

المرصد البحريني

B H R M

Bahrain Human Rights Monitor

مرصد البحرين لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بحقوق الإنسان في البحرين

أغسطس / سبتمبر 2011

العدد (الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون)

التشجيع على إصلاح التجاوزات

سمعة البحرين، كما أية دولة، مرهونة بعملها وسياساتها وممارساتها. وسمعة البحرين التي تضررت في الأشهر الأخيرة، لا أحد يستطيع تحسينها إلا البحرين نفسها، عبر إصلاح وضعها الداخلي، وتحسين مستوى الإلتزام بحقوق الإنسان. لا يفيد الإعلام ولا حملة العلاقات العامة في تغيير الصورة كثيراً، ما لم تتحسن الأوضاع على الأرض فعلاً.

ما قبل ١٤ فبراير الماضي، كانت حكومة البحرين تشتكي وتتألم من أن المنظمات الحقوقية الدولية بنحو خاص، لم تقدر منجزاتها على المستوى السياسي والحقوقى، وأنها سلطت الأضواء على الأخطاء والتجاوزات التي تقع فحسب. بل أن بعض المسؤولين في البحرين اعتقد بأن الحكومة - ومهما فعلت وأنجزت - فإن ذلك لن يغير وجهة نظر تلك المنظمات.

نعتقد بأن الإصلاحات في البحرين، على الأقل إلى ما قبل ١٤ فبراير، لم تنل الإهتمام والتقدير الجديرين بها من المنظمات الحقوقية الدولية؛ ونعتقد أن هذه الأخيرة ساهمت بدون قصد في الإنتكاسة السياسية والحقوقية التي وقعت فيها البحرين. كان هناك على الدوام تركيز على السلبيات، وفي بعض الأحيان كان هناك اعتماد على الأخبار والمعلومات المغلوطة والمبالغ فيها، وبالطبع كانت هناك تجاوزات.

لكن البحرين وفي فترة انتقالية، كانت بأمر الحاجة إلى تعضيد وإلى ترشيد وإلى تشجيع، وأيضاً إلى نقد إيجابي لا ينفرد من يدعو ويعمل من أجل الإصلاح، من خلال تقزيم منجزه الذي كان صعباً تحقيقه في ظروف المنطقة التي نعيش فيها. نعم، ندرك بأن المنظمات الدولية تركز على الأخطاء، ولها الحق في ذلك، لكن الضغط الكبير أعطى مفعولاً عكسياً في اللحظة التي انفجرت فيها الأوضاع السياسية، ولعل هذا أوجد لدى بعض المسؤولين شعوراً بأن انتهاك حقوق الإنسان لن يزيد من ردة فعل المنظمات الدولية، مثلما تحسين الوضع لا يغير من موقفها السلبي تجاه البحرين.

نحن نقول بأن الإلتزام بحقوق الإنسان واجب وطني وإنساني، سواء انتقدت البحرين أم لم تنتقد. وما يفترض على المسؤولين الإهتمام به، ليس سمعة البحرين في الخارج فحسب، وإنما - وهو الأهم - في الداخل بين مواطني الدولة. المهم إرضاء المواطنين والإهتمام بهم عبر الإصلاحات وسد منافذ الأخطاء والتجاوزات.

بيد أن البحرين كدولة كانت مقصرة أيضاً، وبعض من ذلك التقصير قد يكون قصوراً (أي عجزاً)، من جهة أنها لم تتفهم بما فيه الكفاية طبيعة عمل المنظمات الحقوقية الدولية، ولم تتواصل معها بالقدر اللازم، كما أنها لم تقم حتى على المستوى الإعلامي بشرح حركة الإصلاحات والإنجازات التي تمت على هذا الصعيد.

قد تكون البحرين اليوم متأهبة لدخول مرحلة جديدة بعد الإنتكاسة التي ألمت بها؛ قوامها: إصلاح الأخطاء الماضية على الصعيد الحقوقى عبر اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق؛ وعلى الصعيد السياسي: تطوير العملية السياسية عبر إجراء التعديلات الدستورية وغيرها؛ وإيجاد تفاهم سياسي مستقبلي مع اللاعبين السياسيين الآخرين. إذا حدث هذا كما هو متوقع، فإننا نأمل بمقاربة فاحصة أفضل للمنظمات الدولية الحقوقية تجاه الوضع البحريني، يساعد الدولة والمجتمع على تجاوز الأزمة، ويدفعهما إلى المزيد من الإصلاح واحترام حقوق الإنسان، دونما مغالاة في تسليط سيف التنديد والإستنكار، أو تهاون في النقد البناء المشجع على إصلاح الأخطاء.

اقرأ

٢ حول إعادة اللحمة

الوطنية البحرينية

٥ لجنة تقصي الحقائق:

المسار.. التحديات، والتقييم

١٠ المؤسسة الوطنية

لحقوق الإنسان إلى أين؟

١٢ الحلّ الحقوقي مقدّمة

للحلّ السياسي

١٥ الطائفية وحقوق الإنسان

١٦ تقرير: طريق البحرين

الوعرة نحو الإصلاح

١٨ تقرير: البحرين

ومكافحة الإتجار بالبشر

٢٢ المفوضية تنتقد: (وحقوق

الإنسان) تردّ وتوضّح

الإنقسام الطائفي يعوّق الزمة السياسية

حول إعادة اللحمة الوطنية البحرينية



التكنوقراطية، أو بين الشباب المتحمس طائفيًا، أو بين الإعلاميين.. إن هؤلاء لم يكونوا يدركوا حجم الكارثة التي يصنعونها بأيديهم. لقد شغلهم صراع اللحظة، فدمروا جزءً كبيراً من البنيان المجتمعي على رؤوسهم ورؤوس من يختلف معهم من نظرائهم في المواطنة، وإخوانهم في الدين، وشركائهم في المصالح.

الإنشقاق المذهبي قد يغيّر من طبيعة المشهد السياسي، بل وقد يغيّر من طبيعة الحلول للأزمة السياسية؛ حيث يغيب التمثيل المشترك، وتفرض كل جماعة ممثليها من أتباع مذهبها، وهذا يؤدي إلى (المحاصصة) التي يرفضها كثيرون، ولكنهم بأفعالهم يعززون اعتمادها كحل. هذا الإنشقاق المتصاعد لا يبقي معنى لمتطلبات انشاء الجمعيات السياسية على أسس وطنية، كما يفرض ذلك قانون الجمعيات السياسية والأهلية؛ ولا تصبح المصالح المشتركة بين المواطنين (مشتركة فعلاً)، إذ أن كل جهة سوف تدافع عن مصالح أفرادها وليس عن المجتمع ككل. وباختصار سيؤدي هذا النوع من التفكير إلى (تحصيل السلطة) بما في ذلك الوزارات والمناصب العليا والخدمات وما أشبه. وهذا ليس في مصلحة البحرينيين عامةً.

لا بد من المسارعة إلى الحد من الخسائر وإيقاف الإنشقاقات من الإتساع، وهذا لا يتم إلا باعتماد استراتيجيات ثابتة لا تهزها الخلافات والأزمات السياسية، من بينها:

١/ تحييد مؤسسات ووزارات الدولة وإبعادها عن الخلافات المذهبية، حتى لا تحسب هذه الوزارة وتلك المؤسسة على هذه الفئة الاجتماعية أو تلك، وحتى لا تتحول أجهزة الدولة إلى خدمة وتمثيل (الخاصة

الخاصة الكبيرة، بل فادحة، تأثر بها رجل السياسة، ورجل الدين، ورجل الأعمال، والطالب، والعامل، والموظف، والروابط الاجتماعية والعائلية في الزيجات المختلطة، ما اعطى للبحرين ولمجتمعا صورة غير تلك التي يعرفها عن ذاته قبل أحداث فبراير الماضي.

وهنا تبدو الخسارة الاجتماعية أكبر بكثير من الخسارة السياسية، بل أن تصاعد الإنشقاق المذهبي يعمّق الخسارة في كل الجوانب ولكل الجهات والأطراف. ومن المؤكد، بأن من انخرطوا في سياسة التأجيج الطائفي، سواء في المواقع الرسمية، أو المعارضة، أو الروحية الدينية، أو بين النخب

لعل الخسارة الأكبر جراء الخلافات والأحداث السياسية العاصفة التي تعرضت لها البحرين، والتي لاتزال تلقي بظلالها على المجتمع والدولة.. هي مسألة الإنشقاق الاجتماعي الكبير بين السنة والشيعية، على المستوى الطائفي، امتداداً للإنشقاق السياسي وتفزعاً عنه. لم تمر البحرين في تاريخها الحديث بمشكلة اجتماعية أكبر مما جرى؛ وتحديد حجم الخسارة وأثارها المستقبلية على الوضع السياسي والنفسي والإقتصادي للجمهور، يصعب استيفاءه في هذه المرحلة الخطيرة.

الإنشقاق الطائفي يغيّر طعم الحياة في البحرين، وشوّه وجهها بنظر أبنائها، وينظر العالم المحيط حولها، والذي كان يراها مرآة للتسامح والألفة والوعي والتعايش السلمي بين الطوائف والمذاهب والأديان. وللأسف، فإنه وخلال أشهر قليلة من الأزمة السياسية، أصاب التصدّع مجتمع البحرين، بفعل السياسة ورجالاتها، وانخراط القوى الطائفية في التحريض عليها، وجعل المذهب أداة محدّدة للولاء والانتماء الوطني، وكذا المحدد الأساس لمصالح الأفراد، والعوائل، والعشائر، والجماعات.

الشرح السياسي عمّق الشرخ الطائفي وبالعكس، فإن اتساع الشرخ الطائفي عاد ليزيد من التباعد السياسي، ويقلص هامش الحلول المنصفة والتوافقية، وهذا بدوره عمّق شروخات أخرى، نفسية واقتصادية، انعكست على الزيجات المختلطة التي لم تثر يوماً مشكلة بين المواطنين، كما دفعت باتجاه الفرز في مواقع السكنى، وأثرت على سياسات التوظيف للشركات الخاصة وجزءاً من القطاع العام، فكل جهة توظف أبناء طائفها. كما أثر الإنقسام الطائفي حتى على المعاملات التجارية وعلى تبضّع الأفراد، حيث مقاطعة بضائع الطرف الآخر. وهناك أمثلة عديدة تنخر عميقاً في البنيان المجتمعي، حتى ليبدو للناس بأن هناك في البحرين عدّة مجتمعات منفصلة نفسياً، وذهنياً، ومعاشياً، وسكنياً، وسياسياً.

الهالك: حنوية التعايش

على أرضية الوحدة الوطنية

في خطابه أواخر رمضان الماضي (٢٠١١/٨/٢٨) ذكّر ملك البحرين مواطنيه بقيم التعايش والتسامح والمصير المشترك، وضرورة نبذ الإنقسامات المجتمعية. وقال: (لقد كانت الفترة الأخيرة مؤلمة لنا جميعاً. ورغم أننا نعيش في بلد واحد، إلا أن البعض قد غفل عن حتمية التعايش بين الجميع. وبناءً عليه فإنه يجب علينا ألا نحيد عن ثقتنا وإيماننا بالمستقبل الواحد المشترك. وألا نفقد ثقتنا في بعضنا البعض، كإخوة وزملاء ومواطنين مهما تنوعت أطيافنا في هذا الوطن العزيز. وإننا جميعاً نشأنا على هذه الأرض الطيبة التي تضم الجميع. وتاريخنا يشهد بأن تعايشنا قد وضع بلدنا العزيز في مصاف الدول المتحضرة والمنتجة والمنفتحة والمتطورة في العالم. فلا أحد منا يريد أن يعيش وحيداً بطيفه وأن يستبعد الآخرين). وأضاف: (إن نجاحنا هو في إخواننا المتنوع في ثقافته والمتوحد في وطنيته وحضارته).

المذهبية) بدلاً من خدمة وتمثيل (العامة/ كل الشعب)، وهذا يعني الإعتناء بصفات من يتولى مسؤوليات رسمية في وزارات ومؤسسات الدولة، وممارساته، وخطابه. فالخطر أن ترى فئات اجتماعية الدولة بكل مؤسساتها (عدواً) أو (نقيضاً) لمصالحها، بحيث يجعل تلك المؤسسات غير قادرة أو فاعلة لحل الأزمات التي تتعرض لها الدولة والمجتمع، من جهة قدرتها على الإقناع، ومسارعتها للتواصل مع الفئات الاجتماعية المختلفة لحل المشاكل التي تنشأ.

٢/ تعزيز حيادية العائلة المالكة وقدراتها لتكون فوق النزاعات المجتمعية، وعامل التوازن والحل فيها، بحيث ينظر إليها كمرجعية جامعة وقادرة على ممارسة الدور الأبوي الحامي لمصالح كل الفئات الاجتماعية. الملكيات عامة قادرة على فعل ذلك، ما لم تضعف أمام محاولات جذبها من هذه الفئة الاجتماعية أو تلك للإصطفاف

معها، خاصة في أوقات الأزمات، حيث يزداد الضغط عادة على مؤسسات الدولة ورجالها، لجرهم جميعاً الى خندق الطائفية والتمزيق. ان انحياز اجهزة الدولة أو العائلة المالكة لجهة اجتماعية يعني تمزيقاً للدولة وللمجتمع، ويقضي على إمكانية ايجاد حلول معقولة للمشاكل بحيث تراعي المصالح المختلفة، وبهذا تستغرق الحلول للأزمات وقتاً طويلاً، وتتعرّز الشكوك في البناء السياسي القائم برمته.

٣/ لا تستطيع الدولة - وحدها - وفي ظل الإنقسامات الطائفية والمذهبية الحادة، التغلب على المشكلات ذات النزعة المذهبية. الدولة تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً ومحوريا عبر استخدام القانون، أو عبر العمل كوسيط يجسّر الهوة بين الأطراف المذهبية. لكن قوى المجتمع السياسية والروحية مسؤولة في ذات الوقت وبنفس المستوى عن ما يجري، ومطالبة بأن تقوم

بالدور الديني والوطني المنوط بها لتخفيف حدة الأزمة. هذا لا يحدث ما لم تقتنع هذه الجهات الدينية والسياسية بأن تفتشي روح الإنقسام الطائفي لا يخدمها على المدى الإستراتيجي، وإن رأت أن ذلك يخدمها على المستوى الآني. ومن هنا، فإن البحرين اليوم بحاجة الى مبادرات تجمع الشمل، تقوم بها المرجعيات الدينية من الطائفتين، والمجتمع ينتظر من هذه المرجعيات، وكذلك من الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومن المؤسسات والنخب الفكرية والعلمية.. مبادرات مسؤولة، توقف تغول الطائفية، وتحذ من الإنشقاقات التي دمرت العلاقات بين الجماعات والأفراد والعوائل. كما ينتظر منها خطاباً مسؤولاً وطنياً يتسامى على الخلاف السياسي، وينظر بعين المستقبل لهذا المجتمع الذي تعصف بها رياح التمزيق. مثلاً، ان الزيارات المتبادلة بين المرجعيات الدينية والسياسية، واصدار البيانات والتوجيهات المشتركة التي تتعلق بما يتفق بشأنه في القضايا الدينية والمناسبات الاجتماعية وحتى في القضايا السياسية المحلية والإقليمية، سيكون له تأثير إيجابي كبير على المجتمع. وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني أن تقيم ندوات وبرامج وتصدر بيانات في هذا الموضوع، بما يمكن من احتواء مخاطر الطائفية.

٤/ معالجة الأخطاء والتجاوزات التي وقعت منذ أحداث فبراير الماضي، والتي لامست العصب الطائفي للجماعات المذهبية في البحرين. هناك اعتداءات حدثت على الارواح وعلى ممتلكات خاصة، ووقعت استفزازات بين الجانبين، وارتكبت بعض التجاوزات الحكومية في هذا المجال.

الفتنة الطائفية لا تخدم البحرين دولة وشعباً. وكما ساهمت كل الأطراف - وينسب مختلفة - في زيادة الإنشقاق المذهبي، رغم أنها تبرئ نفسها وتلقي بكامل التهمة على الطرف الآخر.. فإن هذه الأطراف جميعها مطالبة بأن تعي حقيقة الوضع على الأرض، وحجم المخاطر التي تتهدد البلاد والعباد. وهي مطالبة ثانياً بأن توقف نزيف الخسائر في المجتمع. وثالثاً بأن تساهم في صناعة الحل الدائم للأزمة السياسية والطائفية المتشابكة.

دعوات لتعزيز اللحمة الوطنية

جديدة من ممثلي الجمعيات الخيرية، إطلاق حملة التسامح الوطني لتقوية النسيج الاجتماعي، وتعزيز اللحمة الوطنية، والتأكيد على تماسك المجتمع البحريني بجميع فئاته باعتبارها السلاح الأقوى لصد الأصوات القليلة الداعية إلى التصدع الاجتماعي. ووضعت الوزيرة البلوشي بمعية المنظمات الأهلية الخطوط العريضة لحملة التسامح التي يراد منها التعاضد بين القطاعين الرسمي والأهلي لتصحيح ما خلفته الأحداث الأخيرة، وبما يهدف الى نشر ثقافة التسامح بين أفراد وجماعات المجتمع البحريني.

أما جمعية الوفاق، فدعت الطلاب والطالبات (٢٠١١/٩/٦) إلى ضرورة التركيز في أوقات الدراسة على التعلم والتحصيل، وعدم إشغال المدارس بالنشاطات السياسية، كما دعتهم الى الإنضباط والجِد وعدم إقامة أية فعاليات سياسية في أوقات التعلم والتحصيل. كما دعت الوفاق الأساتذة والإداريين الى أن يكونوا القدوة في ترسيخ معاني الوحدة الوطنية، وتجاوز الماضي بسلبياته.

دعا وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي (٢٠١١/٩/٧)، إلى ضرورة تضافر جهود إدارات المدارس مع الوزارة لتعزيز اللحمة الوطنية، ونشر ثقافة العيش المشترك بين الطلبة، مشيراً إلى أن الوزارة وضعت خطة لتطوير المناهج الدراسية والأنشطة الطلابية الخاصة بالتربية للمواطنة، والاستعانة ببيوت خبرة عالمية من أجل تدريب المعلمين والاختصاصيين على كيفية إيصال المبادئ الإنسانية العليا للطلبة، والتركيز على المشتركات والجوامع ونبذ الفرقة والانقسام، وضرورة تعاون إدارات المدارس من أجل إنجاحها. وشدد الوزير، على الدور الحيوي لمدراء المدارس على الصعيد التعليمي والتربوي، وخصوصاً ما يتعلق بتعزيز اللحمة الوطنية، وتنفيذ توجيهات الوزارة بهذا الخصوص بما يساعد على تجاوز الآثار السلبية للأحداث المؤسفة التي شهدتها عدد من المدارس أثناء الأحداث.

من جهة اخرى، بحثت وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية د. فاطمة البلوشي في ٢٠١١/٩/٦ مع مجموعة

أفسدوا الطريق للجنة تقصي الحقائق!



أو بالأصح نعود إليها بقلوب ونفوس ملؤها الأمل والاتعاظ من تجربة الماضي، والعمل والبناء من أجل المستقبل.

لسنا في ميدان مفاصلة: أدينوني وأدينوا

معارضني؛ أو أدينوا الحكومة فحسب ولا تدينوا المعارضة، أو العكس. لا نريد هذا، نريد جميعاً أن ننجو ونريح المعركة بعد أن أصبحنا جميعاً من الخاسرين، وهذا لا يتأتى بالتوقف وحساب الخسارة الفردية أو الحزبية أو الجهوية مما يمكن أن يظهر من تحقيقات لجنة تقصي الحقائق وتوصياتها، إذ أن خسارتنا جميعاً في الوقت الحالي تفوق أية خسارة من هذه الخسارات المتعددة.

للتحمل الأطراف كافة المسؤولية، ولتفكر في المستقبل بدلاً من الانحسار في الماضي أو حتى الحاضر، ولتنشغل بهمّ البحرين أكثر من الهموم الجهوية. حين تم تشكيل لجنة تقصي الحقائق، فإن شرعيتها انبثقت من الأمر الملكي، الذي حدد لها الموضوعات والوقت والطريقة والآليات التي تقوم بها في عملها. وإزاء ما صدر رسمياً حول اللجنة، استبشرت الجهات الدولية السياسية والحقوقية خيراً، واعتبرت ذلك بمثابة اختراق للحاظ المسدود، ووسيلة لتصحيح المسار، ولتجنب ما يمكن أن يحدث من أمور أكثر سوءاً تمس حاضراً البحرين ومستقبلها. بديهي أن لجنة تقصي الحقائق لم تشكل على مقياس الأفراد ولا الجماعات ولا المؤسسات والأجهزة الرسمية. ولو كانت كذلك، ما لقيت اهتماماً ولا أفتحت أهدأ بأن هناك جهداً كبيراً وحقيقياً يبذل لتذليل الصعاب، والتغلب على الأزمة السياسية الخائفة.

لقد تم التعاطي دولياً مع اللجنة على أساس أنها بديل صحيح عن أية لجان تحقيق دولية أو غيرها. والقبول الدولي بهذا اللجنة وبهذا المتسع من العمل والتعاون الرسمي معها، لا بد وأن يقنع كل الأطراف بمهنياتها وبقية توصياتها العالية؛ تلك التوصيات التي ستوسّع الطريق أكثر للمصالحة الوطنية

يفترض أن يكون الأمر الملكي بتشكيل لجنة تقصي الحقائق بمثابة انعطافه حقوقية/ سياسية في البحرين. غرضها الأساس إعادة وصل ما انقطع، وإعادة الثقة بين الأطراف السياسية؛ وكذلك ثقة شريحة من المواطنين بالسيستم نفسه. بمعنى آخر، فإن المقصود من تشكيل اللجنة، أبعد من قضية تحميل المسؤولية لهذا الطرف أو ذلك، بل الأهم تجاوز الإنسداد السياسي والاجتماعي، وتنفيس الاحتقان، وفتح الأفق لحل دائم للوضع في البحرين.

سواء جاءت النتيجة عبر لجنة تقصي أو بدونها، فإن كل بحريني سياسياً كان أم غير سياسي، يعلم في قرارة نفسه، بأن الأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين كانت نتيجة أخطاء مشتركة، إما أخطاء سياسية أو أخطاء ميدانية. لا نريد هنا أن نسوي بين الأخطاء وحجمها، فمن البديهي أن يتحمل الجميع المسؤولية. وبهذا فإن تنزيه الذات من قبل بعض أطراف المعارضة ليس صحيحاً، وما جرى في البحرين، كان نتيجة تضافر أخطاء متراكمة، انفجرت بطرق شتى، وكان ضحيتها الشعب البحريني نفسه، بل والنظام السياسي، والقوى المعارضة أيضاً.

من هنا كان الترحيب المحلي والإقليمي والدولي بالخطوة التي اتخذها الملك بتشكيل لجنة تقصي الحقائق. من يقرأ تفاصيل الأمر الملكي يدرك بسهولة، أن الملك لا ينزه أحداً لا في داخل السلطة ولا خارجها؛ كما يمكن للمتابع أن يدرك، بأنه لو كان المراد إبعاد المسؤولية عن الحكومة، لكان تشكيل اللجنة قد جاء بصورة مختلفة تماماً، ولما وجدنا خبراء حقوقيين معروفين بشخصياتهم على المستوى الدولي على رأسها.

أيضاً، كان يفترض من نخبة الشعب البحريني أن تدرك حقيقة أن غرض لجنة تقصي الحقائق لا يتوقف عند إدانة هذا الفرد أو تلك الجهة، بقدر ما هو مهم ما بعد لجنة التقصي وتوصياتها. لهذا لا يجب التوقف أو التخوف من نتائج اللجنة، إذ لا يصح إلا الصحيح. والأخطاء - من أية جهة كانت - يجب تصحيحها، حتى تعود إلينا بحریننا،

التي نتحدث عنها جميعاً.

لكن فيما يبدو، فإن البعض انزعج - خطأً - من أصل عمل اللجنة، وكأنه ملكي أكثر من الملك نفسه. فهو ينتقد عملها منذ أن بدأت، بل وينتقد التعاون معها من قبل (خصومه هو)، ويعتبر ذلك وسيلة للسيطرة على عملها وتوجيه ذلك لخدمة أغراض أخرى! وكأن هؤلاء أعضاء اللجنة، مبتدئي سياسة، بلا خبرة ولا فهم ولا وعي سياسي، بحيث يستطيع أي فرد أو جهة أن (تضحك عليهم) وتستخدمهم لأجندتها!!

هناك من اتخذ موقع الأستاذية، وصار يحدد اللجنة كيفية عملها: بمن تلتقي، وعن أية معلومة تبحث، وينصحها بالحياد، بل وهناك من تبرع بتقديم المعلومات إلى اللجنة على صفحات الجرائد، مذكراً إياها بالأحداث في السلمانية والجامعة، مما وجد في الأمر الملكي نفسه الذي أوصى بالتحقيق فيها.

وهناك في الطرف المتشدد الآخر من طالب الجمهور بعدم التعاون مع اللجنة، واعتبرها وسيلة للتحايل وتضييع حقوق المواطنين، وما أشبهه.

نريد أن نقول باختصار لكل التوجهات السياسية المعارضة والمالية: لنقبل بما قبل به الملك وأمر به، ولنمنح الثقة للجنة بمثل ما منحها إياه ولي العهد الذي أثنى على موضوعيتها وحياديتها. لنترك اللجنة ورئيسها المساحة التي يحتاجها للتنفس والعمل بدون ضغوط، ولنبحث نحن عن أفق المستقبل للبحرين التي نريد، ولنعمل على إشاعة الأمل والطمأنينة، وليكن انتصارنا ليس على بعضنا بعضاً، بل على ذواتنا المتضخمة، ونزعات مصالحنا الضيقة، وأفاق فهمنا التي تمّ تسطيحها بفعل الإنشادات العصبية الطائفية وغيرها.

البحرين تسعنا جميعاً، ويهمننا مستقبلها وليس التنقيب في أخطاء بعضنا بعضاً.

لجنة تقصي الحقائق: المسار.. التحديات، والتغيير

في ذات السياق، واعتبر تشكيل اللجنة (خطوة في الإتجاه الصحيح، ونأمل أن تلقي الضوء على حقيقة تلك الأحداث)، وتمنى للجنة النجاح وخلق مناخ افضل للحوار الوطني بحيث يتيح فرصة هامة للوصول الى اصلاحات حقيقية تلبي المطالب المشروعة للشعب البحريني.

على صعيد الدول، رحبت الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، ودول الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي بتشكيل اللجنة كخطوة لاستعادة السلم الأهلي واحترام حقوق الإنسان. وهناك منظمات حقوقية دولية ومحلية رحبت بتشكيل لجنة تقصي الحقائق، وفي مقدمتها أمنستي، وهيومن رايتس ووتش، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وغيرها، فضلاً عن منظمات حقوقية ومجتمع مدني، مثل جمعية أطباء البحرين، ومرصد البحرين لحقوق الإنسان، وكذلك كل الجمعيات السياسية المسجلة رسمياً، كالوفاق ووعد وتجمع الوحدة الوطنية والمنبر الديمقراطي وغيرها.

مسار عمل اللجنة

لجنة تقصي الحقائق بدأت بأعمالها مبكراً، والتقت بالملك وعددًا من المسؤولين الكبار؛ وعقد رئيس اللجنة شريف بسيوني مع فريقه اجتماعات عمل مع وزراء ذوي علاقة بملف الأحداث: وزراء الداخلية، والعدل، والخارجية، وحقوق الإنسان، والتربية والتعليم، والعمل، وكذلك النائب العام. وأعطى بسيوني انطباعاً حسناً عن سير الأعمال، وأبدى ثناءً على توفير المعلومات، ومستوى التعاون الذي أبدته الجهات المسؤولة، فضلاً عن أنه أعطى

(اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق) هي لجنة أمر بتشكيلها ملك البحرين في أواخر يونيو الماضي، وذلك للتحقيق في الأحداث التي وقعت منذ فبراير الماضي. وقد حدد الملك مهامها في عشر قضايا. تشمل كل المواضيع والخروقات لحقوق الإنسان التي تحدثت عنها المنظمات الدولية، سابقاً ولاحقاً، بما فيها مزاعم التعذيب، والوفيات داخل السجون، والمحتجزين وظروف الإحتجاز، وخروقات جاءت من جهات متشعبة، وأسباب الأزمة وتطوراتها، وما جرى في مستشفى السلمانية ودوار مجلس التعاون، ودور الإعلام في الأزمة، وحتى مسألة ما إذا كانت قوات أجنبية قد اشتركت في قمع الإحتجاجات من عدمه.. كل هذه القضايا مثار الجدل والتوتر، ستجد لها الطريق الأمثل للتحقيق على يد هيئة مستقلة، ومن ثم التصحيح عبر التوصيات التي تقدمها تلك الهيئة، وكذلك التوضيح من صحة وقوع بعض الأمور من عدمها.

تشكيل اللجنة البحرينية المستقلة في أحد جوانبه استجابة لتلك الطلبات، بما يحمل تخفيفاً من الضغوط الخارجية على الحكومة، ومحاولة استعادة مصداقيتها وسمعتها التي تأثرت سلباً في الأشهر الماضية.

المفوضة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي رحبت بخطوة تشكيل لجنة تقصي الحقائق، وقالت بأنها جمعت طلبها السابق بإرسال بعثة للأمم المتحدة تقوم بنفس الدور، وعللت ذلك بأنها تشجع دائماً القيام بتحقيقات عبر آلية وطنية ذات مصداقية. وازدادت بأنها تثق في أعضاء اللجنة. ومن جهته رحب بان كي مون باللجنة المشكلة حديثاً، وقال متحدث باسمه، بأن الأمين العام يشدد على ضرورة ان يتاح لها الوصول الى جميع الأفراد والمنظمات والمعلومات المتعلقة بالتحقيق، وأن تكون قادرة على العمل بكل استقلالية ووفق المعايير الدولية. ايضاً أصدر الإتحاد الأوروبي على لسان كاثرين أشتون بياناً مرحباً

وقد اعتبر الكثيرون تأسيس اللجنة مخرجاً قانونياً وحقوقياً وسياسياً لما أشيع من تجاوزات وانتهاكات في البحرين في الفترة أنفة الذكر، وتوضيحا لملاساتها، فضلاً عن أنها وسيلة مقبولة لدى الرأي العام المحلي والدولي بشقيه (الحقوقي والسياسي) كون رئيس اللجنة واعضائها من المشهود لهم، في الوسط الحقوقي الدولي وحتى الأكاديمي، بخبرتهم ونزاهتهم.

اعضاء اللجنة هم: الرئيس: د. محمد شريف بسيوني؛ ود. بدرية العوضي؛ ود. ماهنوش أرسنجاني؛ والقاضي فيليب كيرش؛ ود. نايجل رودلي.

لقد حثت منظمات عديدة وكذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الحكومة في البحرين للتحقيق في التجاوزات أثناء الأحداث، وأبدت المفوضية نفسها استعدادها للقيام بذلك، وهو أمر وافقت عليه البحرين مبدئياً من خلال وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية، د. فاطمة البلوشي. ويمثل

لكن، ومنذ اليوم الأول، وبسبب الإنشقاق الإجتماعي/ الطائفي، تعرّض استقلال اللجنة الى امتحان صعب. فهناك طرف معارض لا يؤمن بالعملية السياسية، قد شكك في اللجنة وعملها وطالب أنصاره بعدم التعاون معها؛ يعضده في ذلك مركز البحرين لحقوق الإنسان، الذي لم يصدر بياناً حول تأسيس اللجنة، ولكن تصريحات رئيسه نبيل رجب ومقابلاته التلفزيونية تكشف عن معارضته لأصل عمل اللجنة، معتبراً إياها لجنة حكومية هدفها تلميع النظام، والتغطية على تجاوزاته، وتضليل الرأي

في التحقيق بشأن المتوفين في فترة الإحتجاز، وفي فترة المواجهات بين رجال الأمن والمتظاهرين.

مواجهة الإستقطابات والضغط

بدا واضحاً من تأسيس اللجنة، أن هناك استعداداً لدى السلطات الرسمية للإعتراف بأخطائها، وتحمل مسؤوليتها، وذلك كطريق لحل الأزمة الحقوقية والسياسية التي تمر بها البحرين. وهذا ما أكده رئيس اللجنة

في أول مؤتمر صحفي عقده في البحرين في ٢٠/١١/٢٠١١، حين قال: (لأول مرة تبادل دولة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق للنظر في أحداث تتعلق بها ولا يكون لها سيطرة على أعمالها أو نتائجها)، وأنها (أول مبادرة من نوعها في العالمين العربي



رئيس لجنة تقصي الحقائق شريف بسيوني

العام الدولي، فضلاً عن أنها لن تخرج بنتيجة تنصف الضحايا. المعارضة السياسية الأخرى التي رحبت باللجنة، كجمعية الوفاق الشيعية، وغيرها، دعت الجمهور الى التعاون معها، وشكلت لجاناً خاصة بها من أجل توثيق المعلومات والتجاوزات الحكومية لعرضها على لجنة التحقيق. بعض الجمعيات السنّية فعلت ذات الشيء، ولكن لتوثيق تجاوزات المعارضة في مجال حقوق الإنسان أثناء الأحداث، يعضدها في ذلك جهات حقوقية. جزء من هذا التضاد، انعكس في الصحافة، حيث ظهرت مقالات وتعليقات تعبر عن الخشية من أن تتمكن المعارضة

والاسلامي)، وأضاف بأن الملك (وافق على عودة الذين فصلوا من وظائفهم جراء الأحداث من الصحفيين والموظفين، كما وافق على عودة المنح الدراسية للطلبة).

وتبين حتى الآن، وحسب لجنة التحقيق نفسها، أن الحكومة متعاونة معها، بل أنها أخذت بملاحظات اللجنة حتى قبل أن تقدّم نتائج التحقيق النهائية، ومن بين ذلك: إطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين، بمن فيهم الأطباء والنساء والمتهمين بارتكاب جنح؛ وإعادة مئات من المفصولين الى أعمالهم؛ وكذلك إعادة البعثات الدراسية للطلبة في الخارج والداخل.

أمالاً في تصريحات له بحل المشاكل القائمة، وبأن عمله سيكون مستقلاً ومهنيّاً ومحايداً.

في فترة لاحقة، التقى فريق التحقيق بالجمعيات السياسية كافة، ثم التقى بعوائل المتوفين والمحتجزين جراء الأحداث؛ ثم قام فريقه بزيارة السجون والإلتقاء مباشرة مع المحتجزين، بمن فيهم الأطباء، وقيادات المعارضة المحتجزين بمن فيهم أميني عام جمعيتي وعد، وأمل، ورئيسي حركتي حق، والوفاء الإسلامي، وغيرهم من المتهمين بقلب نظام الحكم.

كذلك استقبل فريق التحقيق مباشرة أكثر من ألفي شخص من المتظلمين، ممن قدموا إفاداتهم وشهاداتهم للمحققين. وكانت اللجنة قد قدمت للجمهور موقعاً لها على الشبكة الإلكترونية، وعنواناً لمكتبها في المنامة، وبريداً الكترونياً للتواصل، وشجّعت الجمهور على التقدم وإبداء بما لديهم من معلومات، وذلك في تصريحات وبيانات متكررة أصدرتها اللجنة.

وكانت لجنة التحقيق تقدم - سواء في بيانات لها منشورة في الصحافة المحلية، أو على موقعها الإلكتروني - بعض تفاصيل عملها بين الفينة والأخرى، وتوضح للجمهور ما تقوم به، وما تنجزه، وفي بعض الأحيان موثقة بالصور، كآلية للتعامل الشفاف مع الرأي العام البحريني والدولي. وفضلاً عن ذلك، وبسبب زيادة الأعباء، شكل فريق التحقيق لجاناً اضافية، واستدعى المزيد من الخبراء من الخارج في القضايا التي يحتاجها، بما في ذلك خبراء في شأن المحتجزين المضربين عن الطعام، وبعثت بعضهم الى مواقع الأحداث لزيارتها والإطلاع على ما يجري على الأرض، والإلتقاء بالشباب والنشطاء؛ واعتمدت اللجنة على أطباء شرعيين استقدموا من الخارج للمساعدة

(الوفاق بالذات) أو الموالاتة (تجمع الوحدة الوطنية) من الهيمنة على لجنة التحقيق من خلال المعلومات وتوجيهها بما يخدم مصالحها وغاياتها السياسية.

الأطراف السياسية البحرينية كافة تدرك بوضوح، أن من السهولة بمكان استثمار نتائج التحقيق سياسياً. ذلك ان الحل السياسي للأزمة قادم بعد الحل الحقوقي، وهذا يشكل إغراءً للجهات المتنافسة لاستثمار عمل اللجنة ونتائجه. فالمعارضة تريد من القدر الكاشف من نتائج لجنة التحقيق فيما يتعلق بالتجاوزات الحكومية، إضافة ورقة للضغط من أجل تعزيز موقعها التفاوضي - فيما لو تم. ولكن الجهات السياسية السنيّة، لا تريد أن تقدم نتائج اللجنة ورقة إضافية لجمعية الوفاق (الشيوعية) لأن ذلك قد يكون على حسابها.



بسيوني يلتقي قيادات معارضة في السجن

يسعى للتأثير على نتائج اللجنة مسبقاً.

تصاعد الجدل واللغط

في هذا الجو المحموم من التنافس في تقديم المعلومات للجنة التحقيق، صرّح رئيسها شريف بسيوني لوكالة رويترز في ٢٠١١/٨/٥، بأن (وزير الداخلية أبدى رغبة - فوق تصوري - للاستماع لأي حالة نظرحتها، سواء كانت بفصل بعض أفراد الشرطة أو القبض عليهم، أو العفو وإطلاق سراح بعض المحتجزين، وهذا ما يدفعني للإيمان بأنه لا يوجد سياسة استخدام مفرط للقوة أو التعذيب، ولا يمكن أن ننفي وقوعها، وأعتقد أنها كانت حالات فردية من بعض رجال الأمن من الرتب الدنيا، ولم يكونوا على تواصل دقيق مع رؤسائهم لإحكام السيطرة على الموضوع بشكل فعال).

لم يرض هذا التصريح أطراف من المعارضة وبعض النشطاء الحقوقيين (تحديداً مركز البحرين لحقوق الإنسان)، وثار الجدل في منتديات الإنترنت حول استقلالية اللجنة، وتضليلها للرأي العام، في حين تحدث آخرون عن أكاذيب المعارضة ومبالغتها. رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، نبيل رجب، وجه رسالة الى بسيوني (٢٠١١/٨/٩) عبر فيها عن خيبة أمله من التصريحات الأخيرة، وأنها أوحى بأنه يتبنى وجهة النظر الرسمية قبل استكمال التحقيق. واعتبر تلك التصريحات افتراضات خاطئة ومتسرعة وسابقة لأوانها،

وقد تضرّ كثيراً بمصادقية اللجنة، وأن تصريحات بسيوني يناقض محتوى التقارير الحقوقية المنشورة؛ كما أن من الصعب - من وجهة نظر رجب - تصديق أن التعذيب لم يكن منهجياً. وخلص الى القول بأنه يشكك في شرعية اللجنة والنتائج التي توصلت اليها، وأن رئيسها قبل ادعاءات الحكومة دون استفسار عن استعدادها لتصحيح الأخطاء الفردية.

ورد بسيوني برسالة تفصيلية مطولة في نفس اليوم (٢٠١١/٨/٩) مؤكداً استقلال اللجنة وأنها لا تتبنى وجهة نظر الحكومة ولا أية جهة أخرى. واعتبر الطعن في استقلالها مهيناً لأعضائها وموظفيها (الذين يعملون ١٤ إلى ١٦ ساعة يوميا خدمة لقضايا حقوق الإنسان في البحرين)، مؤكداً: (لم يشترنا أحد، كما لسنا في خدمة أي شخص سوى في خدمة حقوق الانسان، وسنواصل العمل على هذا النحو). وتابع: (بعد انتهائنا من تحقيقاتنا سوف يكون بمقدورنا تحديد ما إذا كان مثل هذا العدد الكبير من الانتهاكات هو نتاج "الدولة أو السياسة المنظمة"). وتابع: (إنني متأكد من أنك تعرف الاختلافات القانونية بين المسؤولية الجنائية الفردية ومسؤولية المسؤولين، والتي هي أكثر صعوبة في تحديدها، وفيما يرتبط منها بهذا الأخير، فنحن بحاجة إلى تحديد ما إذا كان المسؤولون في الهرم القيادي قد فشلوا في اتخاذ التدابير المناسبة لمنع التعذيب عندما كانوا على علم بوقوعه، أو كان لديهم سبب للإحاطة علماً بان التعذيب قد وقع فعلاً. وهناك أيضاً مسؤولية القيادة عندما تفشل سلسلة القيادة في التحقيق، ومحاكمة أولئك الذين يرتكبون مثل هذه الجريمة).

وفيما يتعلق بتقارير المنظمات الحقوقية الدولية التي أشار اليها نبيل رجب في رده، قال بسيوني: (مع جل الاحترام الواجب لجميع منظمات حقوق

اللجنة، الأستاذ الدكتور محمود شريف بسيوني، من أجل دعم مواقفهم السياسية، ومن ثم فإنه لمن الضروري التأكيد على أن اللجنة لن تسمح لنفسها أن تستخدم كأداة سياسية لأية جماعة). وأضاف البيان بأن اللجنة لن تقوم بأية مقابلات مع وسائل الإعلام، وأنها ستعتمد على البيانات لتوضيح نشاطاتها ومواقفها حسب الضرورة، وقررت اغلاق مكاتبها التي استمرت لثلاثة أيام.

وشرح البيان ما حدث من اعتداء على النحو التالي: (توافد مئات الأشخاص إلى مكتبها بالأمس في حالة من الغضب، وقد اعتقد بعضهم أن رئيس اللجنة قد أنهى نتائج التحقيق، بالإضافة إلى ما تم نشره وتداوله من قبل النشطاء على تويتر ومن خلال الرسائل النصية التي دعت الطلاب



بسيوني يلتقي بالأطباء قبل اطلاق سراحهم

والموظفين المفصولين للتوجه إلى المكتب لتقديم إفاداتهم، وبعد محاولة لاستيعاب الحشد من خلال تقديمهم المعلومات الخاصة بهم، إلا إن بعض الحشود لم تهدأ، وتعرضوا لموظفي اللجنة بالاعتداء اللفظي والجسدي، كما إنهم إنهم على الموظفين بالشتم والتهديد، والصاق بعض اللافتات المسيئة على جدران المكاتب، أو عن طريق البريد الإلكتروني، فضلاً عن البصق على أعضاء اللجنة، ودفنهم بالأيدي، في حين واصل بعض الأفراد الالتقاط الصور والفيديو لمكتب اللجنة، على الرغم من نصيحة الموظفين أن هذه الأفعال قد تهدد سرية

الحقيقة، بل لا شيء سوى الحقيقة. ولا نزال منفتحين على أي نقد بناء أو أية أفكار بناءة قد تساهم في تحسين عملنا). في ٢٠١١/٨/١٥، كرر بسيوني تصريحاً حول عدم وجود أدلة - حتى الآن - لدى لجنة التحقيق تتعلق بوقوع انتهاكات منهجية، فيما كان هناك تجسياً للشارع على تصريحاته السابقة، ووجهت دعوات إلى الذهاب إلى مقر اللجنة لتقديم شهادات أو احتجاجات؛ وهناك في يوم ٢٠١١/٨/١٤، جرى الإعتداء على مكتب لجنة التحقيق وعلى العاملين والمحققين؛ فأصدرت اللجنة في ٢٠١١/٨/١٥ بياناً توضيحياً يكشف عن عمق الإنشاقات الطائفية، والتجاوزات السياسية في البحرين.

يقول البيان: (في ضوء الادعاءات الأخيرة بأن اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق قد توصلت إلى قرار نهائي بشأن التحقيق في الأحداث التي وقعت في المملكة خلال شهري فبراير ومارس المنصرمين، فضلاً عن الهجوم

اللفظي والجسدي على موظفيها.. فإن اللجنة تود أن تؤكد أنه بالرغم من بعض العناوين غير دقيقة في الأخبار الأخيرة، والتي ادعت أن اللجنة قالت بأن حكومة البحرين لم ترتكب جرائم ضد الإنسانية خلال المظاهرات التي وقعت على مدى الأشهر الماضية.. فإن اللجنة تود أن توضح بأنها لم تقدم أي قرار من هذا القبيل، وأن تحقيقاتها مستمرة). وأضاف: (إن اللجنة لم تقدم أي تقرير عن حجم انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين حتى اكتمال التحقيق، وأن الأمر لا يعدو أن يكون قيام بعض وسائل الإعلام والنشطاء بتحريف تعليقات لرئيس

الإنسان الدولية التي ذكرتها، إلا أنني متأكد من أنك - كمحام - سوف تتفق بأن تقاريرها تعتبر أدلة ثانوية. إننا إما بحاجة إلى أن نتمكن من الوصول إلى الحقائق التي بنوا عليها استنتاجاتهم، أو أن نكون قادرين على تحديد تلك الحقائق بأنفسنا. ونظراً لأننا لسنا منظمة حقوق إنسان - كما ذكرت أنت بنفسك - فإننا بحاجة إلى التأكد من الحقائق، ليس لأهميتها القصوى فحسب، وإنما أيضاً بغية تحديد مكامن الخطأ في النظام، ومن هو - من ضمن النظام - الذي شرع في وضع سياسات خاطئة أو طبقتها، وكيفية تصحيح هذه الأخطاء).

ورفض بسيوني تعميم تصريحاته لرويترز بالقول: (في خضم ما حدث، مع الاستقطاب والتطرف الموجود، ومناخ الشك والريبة، وما ادعى من حجم الانتهاكات؛ إنني متأكد من أنك سوف تتفق معي على أنه من السابق لأوانه التوصل الآن إلى أية استنتاجات. لا يمكن بأية تصريحات عامة أو محدودة كتلك التي أدليت أنا بها لوكالة رويترز أن تستخدم كأساس لنوع من التعميم الذي توصلت إليه أنت والآخرون).

وختم بسيوني رسالته، للرد على زعم آخر لنبييل رجب قاله في مقابلة على الإنترنت: (ادعت بأن اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق لا تبحث في وفاة الأشخاص. هذا بكل بساطة غير صحيح، وأنت تعرف ذلك بدليل إنك على موعد مع اللجنة لمرافقة الشهود مع الأدلة المتعلقة بخصوص حالات الوفاة المعنية. علاوة على ذلك، أرى من المؤسف بأنك ترى في التهجم عليّ شخصياً - في تلك المقابلة - ضرورة. سوف تستمر اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق مواصلة عملها كهيئة محايدة ونزيهة ومكرسة لخدمة حقوق الإنسان بغض النظر عن أي نقد أو وجهات نظر سياسية موجودة. نحن هنا لمعرفة

وسلامة وأمن الشهود والضحايا المدونة أسماؤهم، في ذات الوقت الذي كان الموظفين يجرون فيه تحقيقاتهم. وعلى الرغم من كل هذا كان قرار اللجنة هو استمرار التعامل مع المراجعين ومحاولة تهدئتهم، دون الاستعانة بالجهات الأمنية التي كانت تتابع الموقف عن كثب خشية تطوره، إلا أن المحققين - وبعد تعرضهم للإعتداء اللفظي والجسدي والبصق عليهم - إستمروا في قبول الإفادات حتى

انصرف الحشد).

خلاصة

لقد عملت لجنة التحقيق في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، حيث الإنشاقات السياسية والطائفية في المجتمع، وحيث درجة التوتر عالية النبرة، وحيث تقلبات السياسة والأفراد

ومراكز القوى في المؤسسات والجمعيات وغيرها. لقد جاء د. بسيوني بأمل تقديم حل ومساعدة السلطة والمجتمع في الوصول الأمن اليه عبر آلية التحقيق في مجريات الأحداث منذ فبراير الماضي. والأرجح أن مهمته ستتكلل بالنجاح الى حد كبير، رغم الصعوبات. كما نعتقد بأن تقرير اللجنة النهائي سيتعاطى معه إيجابياً من قبل الحكومة، لحل إشكالات الملف الحقوقي بمجمله، وللإسهام فيما بعد في ديمومة الإستقرار عبر إيجاد آليات للحل السياسي.

لا شك أن عمل لجنة التحقيق مفصلي وهام، وقد أثبتت حماسة في عملها الدؤوب، وشجاعة في مواجهة ضغوطات الإستقطاب السياسي والطائفي، وكذلك شجاعة في إيصال رأيها للسلطات بشأن ممارسات غير قانونية. وما يدفع المرء للإعتقاد بنجاح اللجنة، أن الحكومة أبدت تعاوناً أشاد به بسيوني في تصريحات متعددة، كما أشاد بذلك بيانات اللجنة، وهذا ما جعل الطرفين (السلطة واللجنة) ينجزان خطوات ملموسة على صعيد إصلاح تجاوزات حقوق الإنسان.

زد على ذلك، فإن هناك آمالاً لدى الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بأن تنجح لجنة التحقيق في مهامها، وتخرج المجتمع والسلطة والمعارضة من مستنقع الأزمة. ولهذا أبدت تلك الجمعيات والمنظمات تعاوناً غير قليل مع لجنة التحقيق، ودافعت عنها، وانتقدت مهاجمتها والإعتداء عليها، وهذا أيضاً يعني أن هناك إجماعاً رسمياً وشعبياً ومعارضة قد تشكل حول أهمية عمل اللجنة وضرورة التعاون معها. وإذا ما استمر هذا الإحتضان والتعاون - بعيداً عن الأصوات المشككة والجذب السياسي الحاد - الى ما بعد نشر تقرير اللجنة في أكتوبر القادم، فإن أفقاً رحباً قد يفتح من جديد لحل الموضوع السياسي وليس الحقوقي فحسب.

ضغوط الإشاعات والإتهامات

انتهاكات لحقوقهم وحررياتهم الأساسية أثناء الاضطرابات التي شهدتها البلاد. هذا فضلاً عن تلقي اللجنة ما يتجاوز ٢٥٠٠ شكوى وإفادة وشهادة مكتوبة ومصورة، بالإضافة إلى الالتقاء بأسر بعض ممن لقوا حتفهم خلال الصدمات).

إضافة الى ذلك (بإدارة ممثلو اللجنة بمقابلة ممثلي كافة الهيئات والجهات الحكومية المعنية وأعضاء بنقابات عمالية، وطلاب جامعيين، وعاملين بمستشفيات عامة وخاصة، وناشطين حقوقيين وسياسيين، وذلك للتعرف على ما لدى تلك الجهات وهؤلاء المواطنين من معلومات أو شكاوى قد تتصل بمخالفات لحقوق الإنسان وقعت خلال الفترة الزمنية التي كلفت اللجنة بالتحقيق فيما وقع خلالها).

وختاماً أكدت اللجنة مرة أخرى (أنها تلتزم وهي تمارس مهام عملها بأعلى درجات الحيطة السياسية والحرفية المهنية، وأنها تؤكد للشعب البحريني بأجمعه، ومنظمات المجتمع المدني، والقوى السياسية البحرينية، وحكومة البحرين، على عزمها في المضي قدماً في تأدية مهمتها، وأنه لا يحركها سوى حرصها على إجلال الحقيقة، وإعلاء كلمة الحق والعدل).

من بين الضغوط التي تعرضت لها لجنة التحقيق: تليفك التصريحات الكاذبة على لسان مسؤوليها، وترويج الإشاعات عن استقالة رئيس اللجنة وأعضائها، إضافة الى الطعن في نزاهتها واتهامها بالتقصير في أداء مهمتها. في ٢٠/٨/٢٠١١، أصدرت اللجنة بياناً علقت فيه على مزاعم استقالة رئيس اللجنة د. بسيوني بأنه غير صحيح (كما لم يستقل أي من أعضاء اللجنة، بل أنهم جميعاً مازالوا يباشرون عملهم، ويدرسون بعناية فائقة كافة المعلومات والأدلة التي يقوم المحققون العاملون في اللجنة بتجميعها، وذلك توطئة لإعداد التقرير النهائي) حسب البيان.

وبينت اللجنة جوانب من عملها، فقالت أنها قامت خلال فترة عملها الوجيزة بالتالي: (زار محققو اللجنة ٦ مقرات للشرطة البحرينية، و٦ مستشفيات عامة وخاصة، وأجروا في هذه المنشآت أكثر من ٢٥٠ مقابلة شخصية مع مواطنين بحرينيين، للتعرف على إفاداتهم وشهاداتهم عما وقع خلال الأحداث الأخيرة. كما استقبلت اللجنة بمقرها بالمنامة ٦٧٠ مواطناً للاستماع لشهاداتهم حول ما يمكن أن يكونوا قد تعرضوا له من

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الى أين؟

في الخارج كما في الداخل، يتساءل المتابعون والناشطون والمهتمون: أين دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مما جرى ويجري في البحرين؟ لماذا هي شبه غائبة عن الأحداث؟ فقد علقنا آمال عريضة على المؤسسة بأن تنجز شيئاً مهماً، شأنها شأن المؤسسات الوطنية المماثلة والقائمة في الدول العربية والأجنبية. لكن، ربما لم تكن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محظوظة أبداً، فقد صدر الأمر الملكي بتأسيسها في ١٠ نوفمبر عام ٢٠٠٩، تحت رقم ٤٦، وذلك لكي تتولى مهمة تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها.

لكن تعيين الأعضاء تأخر إلى ٢٥ أبريل ٢٠١٠، حيث تشكلت المؤسسة من رئيس وعشرين عضواً، من حقوقيين وأكاديميين وإعلاميين، وقد عهدت الرئاسة إلى سلمان كمال الدين، وهو قيادي في جمعية وعد، وأحد الأعضاء المؤسسين للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان.

وما كادت المؤسسة أن تبدأ بعضاً من أعمالها، وقبل حتى أن تستكمل تشكيل لجانها، أعلن الرئيس - وبسبب ضغوط سياسية من جمعيته التي ينتمي إليها - استقالته من منصبه، وذلك بعد أربعة أشهر من تعيينه، أي في بداية سبتمبر ٢٠١٠، ما عد أول انتكاسة للمؤسسة. ومنذ لم يتعين رئيس للمؤسسة حتى الآن.

بعد ستة أشهر من الاستقالة، فاجأت البحرين أحداث فبراير ٢٠١١ المؤلمة، فانسحب أربعة من أعضائها وقدموا استقالتهم، وبالتالي لم تكن المؤسسة في حال يهيؤها للقيام بدورها، فهي لازالت مبدئة في عملها، ولم تتمكن من إصدار تقريرها السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، والذي كان يفترض أن يصدر في أواخر أبريل الماضي، مع أن الأمر الملكي يحتم عليها إصدار مثل هذا

التقرير، الذي يوضح نشاطها، ورؤيتها، ومدى تحقيقها للأهداف التي أسست من أجلها والتي وردت في الأمر الملكي رقم ٤٦، والتي من بينها:

١/ وضع استراتيجية متكاملة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، واقتراح الآليات والوسائل الخاصة لتحقيقها.

٢/ دراسة التشريعات والنظم المعمول بها في المملكة والتي تدخل ضمن مجالات حقوق الإنسان والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة في هذا الشأن، خاصة فيما يتعلق باتساق هذه التشريعات مع التزامات المملكة الدولية في مجال حقوق الإنسان، كما يكون لها التوصية بإصدار تشريعات جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان.

٣/ العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان بالتعاون مع الأجهزة المختصة بشؤون التعليم والتنشئة والإعلام والتثقيف، وكذلك التعريف بالوسائل المتاحة لحماية حقوق الإنسان.

٤/ إبداء الرأي والمقترحات والتوصيات اللازمة فيما يعرض عليها من السلطات والجهات المختصة، بشأن المسائل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٥/ بحث ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية للمعاهدات الدولية المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان، وتقديم المقترحات والتوصيات إلى الجهات المختصة في كل ما من شأنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ودعمها وتطويرها، إلى نحو أفضل، بما في ذلك التوصية بالانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.

٦/ تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها، وإحالة ما ترى المؤسسة إحالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها بشكل فعال، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة

الإتباع ومساعدتهم في اتخاذها، أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية. ٧/ التعاون مع المنظمات الدولية والجهات الإقليمية والوطنية والمؤسسات ذات الصلة في البلدان الأخرى المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٨/ التعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية في الدولة بإعداد التقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها دورياً، تطبيقاً لاتفاقيات دولية خاصة بحقوق الإنسان، والتعريف بهذه التقارير بوسائل الإعلام المناسبة.

٩/ عقد المؤتمرات وتنظيم الندوات، والمشاركة في المحافل الدولية والمحلية، وفي اجتماعات المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمسائل حقوق الإنسان، وإجراء البحوث والدراسات في هذا الشأن.

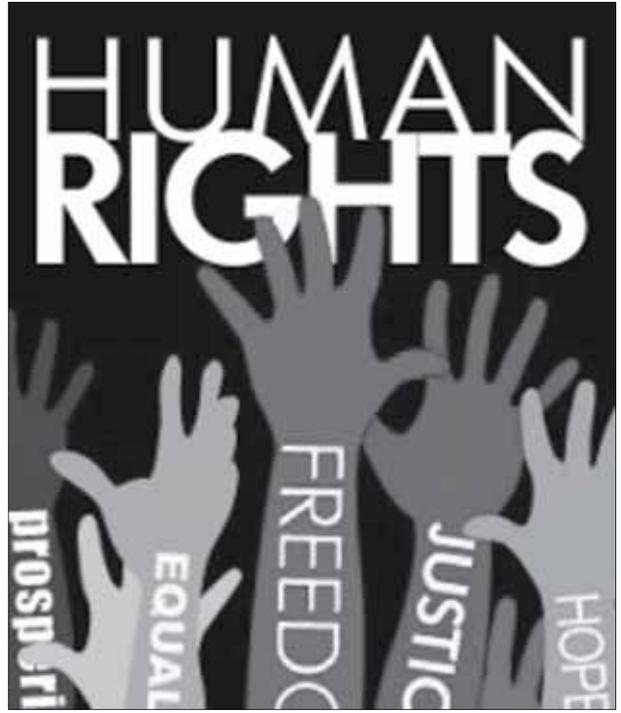
١٠/ إصدار النشرات والمطبوعات المتصلة بأهداف وأنظمة المؤسسة.

١١/ إصدار ونشر تقارير عن تطور جهود مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان والأوضاع الوطنية ذات الصلة.

١٢/ الإسهام في دعم القدرات ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان بما في ذلك الإعداد الفني والتدريب للعاملين في مؤسسات المملكة لرفع كفاءتهم.

في كل هذه المجالات يكاد يكون منجز المؤسسة الوطنية معدوماً تقريباً. فعدا عن بضعة بيانات ظهرت في عدد من المناسبات، كان من بينها بيان يؤيد الحوار الوطني ومشاركة المؤسسة فيه وآخر حول اليوم العالمي للديمقراطية، وحث السلطات على إعادة المفصولين تعسفاً إلى أعمالهم.. وعدا عن بعض الزيارات للمشاركة في مؤتمرات اقليمية: في قطر ومصر؛ وزيارة بعض المحتجزين في الأحداث الأخيرة دون أن يصدر تقرير حتى الآن عنها. عدا عن هذا، لا يوجد الشيء المهم الذي يمكن ذكره من أعمال ومنجزات خلال أكثر من عام من عمل المؤسسة.

أمين عام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، د. أحمد فرحان، والذي تم تعيينه في منصبه في يناير الماضي، تحدث في مقابلة صحافية (الوسط، ٢١/٨/٢٠١١) عن بعض النشاطات في فترة الأزمة، من بينها القيام برصد بعض الانتهاكات، وأشار الى أن لجنة الرصد لم تصدر تقريراً عن الأحداث، ولا عن الانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر ٢٠١٠،



وقال بأنه سيصدر تقرير واحد يشمل نشاط المؤسسة منذ تأسيسها، وربط ذلك بتغطية ما تنتهي اليه لجان التحقيق الحكومية والدولية من أحداث. وأضاف بأنه قد بدئ بالصياغة الأولى للتقرير السنوي. ولكن الدكتور فرحان اعترف بأن المؤسسة في المرحلة الحالية غير مؤهلة بشكل فاعل) وأرجع ذلك الى افتقارها للموظفين. وتابع بأن المؤسسة اهتمت بموضوع المفصولين عن العمل، وأنها ناقشت الأمر مع وزير العمل القضية وطلبت منه إمدادها بالمعلومات.

هناك اتفاق على أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لم تقدم أداءً مرضياً، ولا

يعود الأمر الى سبب واحد، فهناك ظروف عامة أدت الى تعويقها، وضعف فعاليتها، بعضها ذاتية وكثير منها موضوعية. من بين الأسباب التالي:

١/ أن المؤسسة تشكلت من أعضاء عديدين، بعضهم يفتقر الى خلفية ثقافية حقوقية مناسبة، لم تؤهلهم لفهم المشاكل، فضلاً عن التعاطي معها بشكل مهني. وكان يمكن تعويض هذا النقص، من خلال التدريب والتأهيل، ولكن لم تتوفر البرامج ولا الوقت الكافي لذلك. المؤسسة كانت ولا تزال بحاجة الى مسؤولين وكوادر وأعضاء متخصصين ومؤهلين لأداء الوظيفة الحقوقية المناطة بهم، كيما يشرعوا فوراً في عملهم، ويؤدوا وظائفهم.

٢/ ضمنت المؤسسة خليطاً من الأعضاء من ذوي الخلفيات السياسية والأيديولوجية المختلفة، عكست نفسها بصورة سلبية على انسجامهم، ومن ثم عطائهم. وكانت الأحداث التي يمور بها الشارع، تعمق الإنقسام الداخلي، وتقلص من مساحة الإتفاق بين الأعضاء، وعدم اعتماد المرجعية الحقوقية، وكان أهم أسباب الإستقالات هو هذا الأمر. زد على ذلك، لم يخل الأمر من حساسيات شخصية بين الأعضاء، مما راكم في السلبيات.

٣/ هناك ضعف في جانب القيادة والإدارة للمؤسسة، حيث لم تستطع بعدما يقرب من عام ونصف من ترتيب البيت الداخلي للمؤسسة، من جهة التوظيف، ووضع اللوائح، وتوزيع المهام، وتحديد المكافآت، حيث لم يستلم أي من الأعضاء مكافأتهم منذ تعيينهم الى الآن، عدا الأمين

العام وبعض الموظفين. وحسب د. فرحان: (مازلنا بحاجة لخطة وإجراءات توظيف، ولائحة مالية، وشؤون موظفين، وهيكل تنظيمي، وكلها يجب أن تسبق عملية التوظيف). كما أن المؤسسة بقيت بدون رأس قادر على تعزيز حالة الإنسجام، واستخراج أفضل ما لدى الأفراد من قدرات، وتنسيق الجهود من أجل الشروع في الأعمال، وتوجيه القدرات نحو تحقيق الأهداف المناطة بالمؤسسة. زد على ذلك، لم تتمكن المؤسسة من وضع خطة وطنية شاملة لترقية حقوق الإنسان في البحرين. ٤/ هناك خلل مركزي من جهة أن الأعضاء لازالوا متطوعين في العمل من الناحية العملية، وجميعهم يؤدون التزاماتهم الوظيفية سواء في القطاع الخاص أو العام. والمؤسسة - خاصة في بدايتها - بحاجة الى طاقات وكوادر متفرغة متخصصة تماماً للعمل في مجال حقوق الإنسان. إن الجهد الذي بذل لبناء المؤسسة والقيام بنشاطاتها هو قليل بالنظر الى ساعات العمل القليلة بسبب عدم التفرغ للعمل.

٥/ الإستقالات المتتالية سببت هي الأخرى ضعفاً في المؤسسة الوطنية، وأضعفت الثقة بها من قبل الرأي العام البحريني الرسمي والحقوقى. ما جعل الفاعلين في المؤسسة مجرد بضعة أفراد، وأفقد الكثير منهم الرغبة والحماسة والإهتمام بالعمل. ولهذا غابت المؤسسة عن الأحداث، الى حد أنه ليس لها دور تفيد به لجنة تقصي الحقائق الموجودة على الأرض الآن، حسب أمين عام المؤسسة.

لهذا كله، فإنه ينبغي إعادة النظر في عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وفي اختيارات الأعضاء القادمين البديلين عن المستقيلين، كما يجب تعيين رئيس للمؤسسة بالسرعة الممكنة من ذوي الخبرة والنزاهة والكفاءة الإدارية والحقوقية. حتى الآن لم تقلع المؤسسة من الأرض، وأن لها أن تقلع وتؤدي دورها، وتستعيد مصداقيتها وثقة الجمهور والحقوقيين في الداخل والخارج بها.



حسن موسى الشفيعي

هناك محاولات استيعاب للأزمة، والعودة الى مربع الإصلاحات والقيم التي أقرها وأكد عليها ميثاق العمل الوطني والدستور، كما أكدت ممارستها العملية أيضاً. ولأن المشكلة سياسية، عبّر ولي العهد عنها بقوله أن تلك الإصلاحات كانت بطيئة وغير كافية وأنه لم يتمتع بها كل أطراف المجتمع. لذا فإن مواجهة المشكلة يتطلب استخدام أدوات سياسية، رسم بعض ملامحها مؤخراً وزير العدل على شكل تعديلات دستورية وقانونية، وتطور ديمقراطي قادم قال عنه أنه سيكون مفصلياً، حسب تعبيره في مقابلة مع الشرق الأوسط (٧/٩/٢٠١١).

لكن لا يمكن الذهاب مباشرة الى حلول سياسية ما لم تتم تهيئة الأرضية الحقوقية. هناك عدم ثقة متبادل بين اللاعبين السياسيين؛ وهناك متشددون يغذون عدم الثقة، وآخرون يحرصون على المواجهة والمصادمات؛ وهناك انشقاق اجتماعي على خلفيات طائفية/ سياسية؛ والأهم هناك إجراءات وسياسات اتخذت على الأرض. أبان الأزمة، تقف حاجزاً أمام الإنطلاق. كما هو متوقع، اتخذت الحكومة المبادرة متجاوزة عدم الثقة القائم، وشكلت اللجنة المستقلة لتقصي

الحل الحقوقي مقدّمة للحل السياسي

حسن موسى الشفيعي

وانطلاق الحريات العامة في التجمع والتعبير عن الرأي عبر الصحافة والإعلام، الى غير ذلك من أمور. هناك من يرى بأن الإنتكاسة التي حدثت منذ فبراير الماضي، كانت متوقعة، على الأقل نظرياً. فمادامت البحرين في مرحلة انتقالية، فإن التراجع أمر ممكن، وهو قد حدث في دول أخرى. وعلى الدوام، هناك قوى ومراكز سياسية لا تريد الإصلاحات السياسية، إما لأنها تضرّ بمكانتها، أو لأنها غير مقنعة لها، أو لأية أسباب أخرى. وما حدث في الأشهر الماضية، يمكن قراءته - من وجهة نظر بعض المحللين - بأنه تغلب للقوى الممانعة للإصلاح على الإصلاحيين، سواء في السلطة أو المعارضة. ولهذا جرى اختراق وتجاوز ما جاءت الإصلاحات من أجله، في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وتوسعة الحريات العامة، وإعطاء كلمة أكبر للجمهور في صناعة القرار.

لكننا نعتقد بأن هذه الإنتكاسة مؤقتة؛ أو هذا ما نأمل أن يكون حقاً. حيث تجب العودة الى المبادئ الأولى التي حكمت العقد الجديد بين السلطة والمجتمع، منذ عشر سنوات. من الصعب على المواطنين الذين ذاقوا طعم الحرية أن يعودوا الى مرحلة ما قبل الإصلاحات، وقد يكون مستحيلاً فعل ذلك في الوقت الحاضر. ومن الصعب على من خطط للإصلاحات أن يرى منجزاته تتسرب بفعل التجاوزات لحقوق الإنسان، أو بفعل جهات سياسية تريد ليس فقط حرق المراحل السياسية، بل والغاء النظام السياسي القائم برمّته.

في معظم الأزمات السياسية التي تعترض الدول، يمكن تمييز خطوتين مترابطتين من الحلول، نستطيع تسميتهما بـ (الخطوة الحقوقية) و (الخطوة السياسية). وتشمل الخطوة الحقوقية في العادة أموراً عديدة تقع عادة في خانة حقوق الإنسان، مثل: إطلاق سراح المعتقلين؛ والسماح بالسفر للممنوعين؛ وإعادة المفصولين من أعمالهم، وربما تعويض ضحايا التجاوزات، وغير ذلك.

مثل هذه الخطوات هي في صميم العمل الحقوقي، ولكنها أيضاً خطوة سياسية تمهيدية للحل السياسي لجذور المشاكل.

إنها تمثل اختباراً لحسن النوايا؛ وجدية الإرادة السياسية للوصول الى حل؛ كما تمثل تهيئة للنفوس والمشاعر - التي يأكلها الشك وعدم الثقة - بأن هناك أفقا للحل، واستعداداً لخوض غماره.

لقد جربت البحرين هذا الأمر بداية الإصلاحات قبل عقد من الزمن، حيث جرى تبييض السجون، وعودة المبعدين، وإلغاء قانون أمن الدولة، ومحكمة أمن الدولة، وإعادة المفصولين الى أعمالهم، بل وتعويضهم عن الفترة الماضية بمساعدات مالية وغيرها. ليصار لاحقاً الى الحل السياسي الذي ابتداءً باعتماد ميثاق العمل الوطني كعقد اجتماعي جرى في استفتاء نال إجماعاً وطنياً شاملاً (أكثر من ٩٨٪ أيّده)؛ ولتأتي بعدها رحلة بناء المجتمع المدني والسياسي، حيث الانتخابات البلدية والنيابية، وحيث تشكيل الجمعيات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني،

الحقائق، تمت ترجمة عملها على الأرض، بإطلاق سراح مئات المعتقلين، والموقوفين، وإعادة المئات من المفصولين الى أعمالهم، وكذلك إعادة بعثات الطلبة، وحل مشكلة أماكن العبادة، عبر تمويل بنائها، وتقنيها، وغير ذلك. يضاف الى ذلك، اتخذت خطوة في الجانب السياسي عبر عقد جلسات الحوار الوطني، الذي رغم كل النقد والإعتراض الذي واجهه من عدد من قوى المعارضة، إلا أنه قدّم مرئياته للخروج من الأزمة، والتي تستجيب - وعلى الأقل - لبعض المطالب الأساسية للمعارضة.

هناك آمال معلقة على لجنة تقصي الحقائق لإنجاز الحل الحقوقي، حيث سيصدر تقرير اللجنة في أكتوبر، وعليه فإنّ الأمل بحل معظم - إن لم يكن كل - القضايا المتعلقة بملف حقوق الإنسان، بنهاية هذا العام.

هذه الخطوات هي بمثابة رسالة سياسية الى قوى المعارضة، حتى وإن لم تأت تلك الخطوات عبر تفاهم بين الطرفين كما كانت تتمنى. الرسالة تحمل إرادة سياسية بأن الحكومة تمتلك الشجاعة لمراجعة قراراتها وإصلاح أخطائها وتحمل المسؤولية القانونية في ذلك، وهذا ما عبر عنه ملك البحرين نفسه في خطابه حين أشار الى مواجهة الأخطاء إن وقعت - حسب تعبيره، حيث (لا يرضينا أن يتعرض أي من أفراد شعبنا بما يمس أمنه وحريته ومصدر رزقه وتحصيله العلمي، بما يبقى في نفسه مرارة، تؤثر على عطائه لوطنه. فالتسامح والابتعاد عن العنف هو ما نصبو إليه، وليس التشدد في العقاب بما يؤثر على وحدتنا وتلاحمنا وتعايشنا الوطني. وهذا يتطلب أن نبني جسور الأخوة والصداقة لتجتمع القلوب

على ما هو خير للجميع، وعندما نرى العمال يزاولون أعمالهم، والطلبة في طلب العلم، فإن تخلف البعض لسبب ما، يلزمننا البحث في معالجة أمرهم ليلتحقوا بزملائهم، وبهذا يكتمل الركب في العمل بما يعود بالخير عليهم وعلى عائلاتهم وبلدهم. وهذه أوامرنا للمؤسسات المعنية بهذا الشأن، وعليها المتابعة وبخطوات أسرع).

وأضاف: (هناك من مواطنينا من تعرض للإصابة وللمعاملة السيئة وللوفاة من مختلف الأطراف. فهناك رجال أمن استشهدوا وهم يقومون بواجبهم تجاه وطنهم، ونحن مسؤولون عنهم وعن عوائلهم. وهناك من قبض عليه ومن ثم أثبت التحقيق بأنه قد تعرض، وبصفة فردية، للمعاملة السيئة والإساءة وهو قيد الاحتجاز، وهذا شيء لا يرضي الله سبحانه وتعالى ولا يرضينا. فمن مسئولية الدولة أن توفر لهم الحماية اللازمة حتى يأخذ القانون مجراه. ولا بدّ أن يعلم الجميع أن في البحرين لدينا قانون يسمح للمتضررين من سوء المعاملة بطلب التعويض، وربما لا يفهم البعض هذه القوانين أو يظنون أنها لن تطبق بعدالة، لذلك سنطلب من المجلس الأعلى للقضاء لمتابعة تحقيق ما تقدم. وما للجنة المستقلة لتقصي الحقائق إلا خير دليل على التزامنا الكامل لمعرفة الحقيقة، ولإعطاء كل ذي حق حقه).

هذه نصوص واضحة لا تحتمل اللبس وسوء الفهم والتقدير، في تحمّل المسؤولية الوطنية، والإشارة الى الخطأ بشفافية، ومعالجة الخطأ بشجاعة. ويبقى على المعارضة نفسها أن تتفهم الرسالة، وأن تقوم هي بذات المراجعة السياسية لأخطائها، وأن تتعاون مع السلطة التنفيذية عبر الحوار لإنجاز

الحل السياسي المتوازن والمستدام، والذي يستجيب لمصالح الأطراف كافة. لقد أخذ على جمعية الوفاق والتي تمثل رأس المعارضة الأكثر جماهيرية، أنها فرطت في الحوار في فترة سابقة مع ولي العهد، ما أضعف القوى الداعية للإصلاح؛ وأخذ عليها أيضاً انسحابها من البرلمان ما أضعف المؤسسة الدستورية، وعمق الانقسام المجتمعي؛ كما أخذ على خطاب الوفاق أنه أخذ ينحو باتجاه التصعيد في الآونة الأخيرة، ما يجعل الحل التوافقي صعب المنال، بل قد يكون مستحيلاً بدون حوار، خاصة مع جانبي العائلة المالكة، والقوى السنية.

تتهم الوفاق جهات في السلطة بأنها تريد تهميشها سياسياً، وأنها لا تنظر أو تقدّر تمثيلها الشعبي، وتحاول تجاوزها في التعديلات الدستورية القادمة كما في الحوار الوطني الماضي.. ولكن الوفاق نفسها حين تضع سقفاً لمطالبها لا تتراجع عنه، ولا تستطيع إقناع القوى السياسية الأخرى به، فإنها تكون قد أوقعت ذاتها والبلاد في مشكلة الخيارات السياسية الأحادية. لا يستطيع السياسي تجاوز القوى الحقيقية في الساحة، والقوى مشخّصة اليوم ومعروفة، والإشكال الحقيقي ليس في شرعية المطالب فحسب، بل بقابلية تلك المطالب للتحقق، عبر الإقناع والتوافق الوطني.

خلاصة ما نريد قوله هنا، هو أن المراجعة بدأت، وحل المشكلات ذات الطابع الحقوقي قد أخذت مكانها، وهي تمهد للحل السياسي للمشكلة القائمة، وإن هذا الحل يتطلب من المعارضة تجاوزاً ومرونة وتفهماً ووعياً بالمرحلة التي تمرّ بها البلاد، وذلك لإخراجها من أزمته السياسية.

متى يعود اللاجئون الى الخارج؟

الأحداث المؤسفة في البحرين أسفرت عن مغادرة أعداد من المواطنين الى خارج بلدهم، وبعضهم لجأ الى بعض الدول الأوروبية خاصة بريطانيا (في حدود ٣٠ شخصاً حسب إحصاءات وزارة الداخلية البريطانية، أغسطس ٢٠١١)، بينهم عدد من الصحفيين، قال بعضهم بأنهم شعروا بالتهديد من خلال بث برامج - قدمها صحفيون معروفون - تنتقدهم وتشهر بهم في تلفزيون البحرين، وتعرضت لمواقفهم ومشاركاتهم في الأحداث السياسية ولتصريحات أدلوا بها لقنوات فضائية أجنبية، وصفت بأنها تحريضية.

وبسبب الضبابية وتسارع الأحداث، لم يكن معروفاً بنحو دقيق ورسمي وقانوني: من هو المطلوب من هؤلاء المقيمين في الخارج للمساءلة والتحقيق؛ حيث لا توجد قائمة رسمية معلنه بالأسماء، بحيث تتضح الصورة فيعود من يريد الى وطنه، ويواصل حياته الإعتيادية، من جهة أخرى، فإن بعضاً من هؤلاء الذين غادروا البحرين قد فصلوا من أعمالهم، بمن فيهم صحافيون، ما زاد من خشيتهم على أنفسهم، حسب قولهم، وأضعف رغبتهم في العودة الى وطنهم في ظل الظروف الحالية، وقبل أن تنجلي الصورة السياسية والأمنية المستقبلية.

على صعيد آخر، فإن مرصد البحرين لحقوق الإنسان، اتصل برئيس جمعية الصحفيين البحرينية، الأستاذ عيسى الشايجي، مستفسراً عن وضع الصحفيين البحرينيين الذين غادروا البلاد، فأكد بأنه الجمعية خاطبت

وزارة الداخلية بشأنهم، وأنها تلقت رداً رسمياً كتابياً من الوزارة يفيد بأن السلطات الأمنية تؤكد بأن أيّاً من الصحفيين ليس مطلوباً للمساءلة أو التحقيق لديها، وأن بإمكانهم كمواطنين العودة الى وطنهم متى شاؤوا.

أيضاً، صرح نائب رئيس جمعية الصحفيين السيد مؤنس المردي وأخر اغسطس الماضي، بالقول: (علمت الجمعية أن هناك بعض الصحفيين المتواجدين في الخارج لأسباب غير معروفة، وأنه بعد مراجعة الجهات المختصة في المملكة، تبين أن هؤلاء غير مطلوبين في أية قضايا متعلقة بالصحافة أو أية قضايا جنائية، ويستطيعون دخول البحرين في أي وقت يشاؤون، مؤكداً أن جمعية الصحفيين تضمن ذلك من خلال مراجعتها للجهات المسؤولة في البحرين).

وكانت لجنة تقصي الحقائق قد حثت في بيان لها (في ٦/٩/٢٠١١) الصحفيين المفصولين التواصل معها وتقديم إفاداتهم من أجل العمل على إعادتهم الى أعمالهم، إذا ما ثبت أن الفصل كان تعسفياً. وحسب اللجنة فإنها (تذكر جميع الصحفيين والمحررين والمنتجين والمدونين ومصوري الصحافة وأي شخص يعمل في قطاع الصحافة الذين تعرضوا لأي انتهاكات لحقوق الإنسان، أو تم إنهاء أعمالهم و/أو تعرضوا للتحرش أو العقوبة بسبب عملهم، أن يتقدموا بشكواهم من أجل التوثيق قبل يوم الجمعة، ٩ سبتمبر من أجل

حفظ شكاواهم. من الضروري أن يتم الاتصال بلجنة تقصي الحقائق في أقرب وقت ممكن في هذا الصدد. نماذج تسجيل الشكاوى متاحة على الإنترنت، كما يمكن الاتصال باللجنة على أي من الخطوط الهاتفية الساخنة الخمسة لترتيب المواعيد. والرجاء التأكد من تعريف نفسك كصحفي أثناء إجراء الموعد).

الآن هناك محاولات لحل القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر لجنة تقصي الحقائق التي شكلت بأمر ملكي، ويفترض أن تكون الحلول شاملة لأولئك الذين في الخارج بسبب تداعيات الأزمة. والمقصود حل مسألة فصلهم من وظائفهم، وكذلك معرفة ما إذا كانت هناك مشكلة جنائية تلاحقهم أم لا. قد لا يكون كافياً تعهد جمعية الصحفيين في إقناع من هم في الخارج، فهذه مؤسسة مجتمع مدني غير حكومية، ويفترض أن تعلن الجهات الرسمية موقفها من هذا الأمر، سواء فيما يخص الصحفيين أو غيرهم، ممن يعتقدون أنهم ملاحقون جنائياً، وقد لا يكونوا كذلك.

إن وجود مواطنين في الخارج يعطي انطباعاً سلبياً للرأي العام، خاصة فيما يتعلق باحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان. وإذا ما وضعت حلول للمشكلة الداخلية في أبعادها المختلفة، سواء من خلال اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، أو من خلال الحوار، أو أية مبادرات أخرى رسمية، فإنه يجب أن لا يُنسى أولئك الذين في الخارج، وأن ينظر في قضيتهم لحظاً.

الطائفية وحقوق الإنسان

قد يكون من الضروري التذكير مجدداً بأن شيوع الروح الطائفية في أي مجتمع، والتعصب للجماعة على أسس دينية أو قبلية أو مناطقية، يمثل خطراً كبيراً على الإنسجام بين المواطنين ومصالحهم، كما يشكل خطراً كبيراً على بنية الدولة نفسها. كما أن الطائفية في جوهرها عدوة لحقوق الإنسان؛ وتقف مناقضة للحريات العامة بشتى أنواعها؛ ولكل مبادئ المساواة والعدالة والحق.

الطائفية التي طغت على المشهد السياسي في البحرين، تحطم أسس التعايش، وتضرر بمختلف الأطراف، وتأتي على كل ما أنجزته البحرين في ماضيها القريب، وتؤسس لسلوكيات ومواقف لا يقبل بها شرع أو عقل أو قانون.

الطائفية في أحد جوانبها ضد المساواة بين المواطنين. فهي تنزع باتجاه تنزیه الذات، وتشيع في أفراد الجماعة حسّ المظلومية، وأنهم لم يحصلوا على حقوقهم، وأن (الأخر) أخذ أكثر من حقه، وأنه يريد أن يعتدي على ما لديهم. وهي فوق هذا، ترسخ الصورة النمطية تجاه الآخر، وتمنع من رؤية الأمور على حقيقتها. والطائفية تعزز محاباة وتفضيل المنتمين لطائفة من المواطنين على آخرين، خلافاً للمساواة، ويطيّب لها أن تستأثر بما تستقطعه من خدمات ومواقع وغيرها، وهي قادرة على صناعة التبرير لمثل هذه الأفعال.

والطائفية تجيز لأنصارها الإعتداء على الآخر في كرامته وحقوقه ومعتقداته؛ كما تبرر لهم اتهامه بمختلف الشناعات، فلا يوجد خطأ إلا من الآخر، ولا مشكلة إلا وسببها المختلف مذهبياً. كذلك تدفع الطائفية من ابتلي بها إلى إشاعة روح الإنتقام غير المبرر، وإلى استخدام العنف، وتبريره، والإعتداء على الممتلكات العامة للدولة والخاصة للمختلف معها. كما ان الطائفية تشجع خرق القانون،

وعدم التقيد بأحكامه وإجراءاته عبر مؤسسات الدولة والقضاء، لأن المطلوب ليس العدالة وسيورتها بل الإفتئات على الآخر. باختصار الطائفية في جوهرها ضد حكم القانون والعدالة، وعادة ما يكون هناك نزوع حاد باتجاه عدم تقيّد الطائفيين بهما، ويجدون أنفسهم في تناقض معهما. الطائفية تجد متسعاً رحباً من النشاط والفاعلية في اللاقانون، وهي تشجع على عدم الإلتزام به، حيث الفضاء مفتوحاً لممارسة كل البشاعات.

الطائفية عدوة للحريات العامة، فالطائفي لا يرى إلا جماعته، ولا يدافع إلا عما يراه حقها، وهو لا يرى للأخر أي حق، حتى حق الحياة يمكن أن يضيع في خضم الصراع الطائفي، وقد وجد مثل هذا في عدد من البلدان. أينما وجدت الطائفية، تقلصت حرية التعبير، وحرية الصحافة، والسبب أن الطائفي يضيق هامش الحرية على نفسه، ويحصر استخدامه لها في إطار ضيق، وعلى جماعة محددة، مدافعاً عن مواقعها ومصالحها. وفي ذات الوقت، لا يريد الطائفي لمنافسه أو غريمه - كما يتصور - أن يعبر عن نفسه، أو يدافع عن كينونته ومصالحه، بل لا يريد للثقافة المتنوعة أن تظهر، ولا يرى الحق إلا في سيادة المصلحة الفئوية، والثقافة الواحديّة، وبالتالي سيادة هوية فئوية لتغطي على المجتمع والدولة.

والطائفية تعزز الانفصال الشعوري والمصلي المشترك بين المواطنين، وبذا تدمر أسس التعايش، وتفسح المجال لاحتمالية الصدام الحاد، وما حدث في العراق من حرب على الهوية الطائفية إلا نموذجاً فاقعاً لذلك.

كذلك فإن الطائفية تسعى لجرّ الدولة ومؤسساتها للحرب في خنادقها؛ وبهذا تنهار أركان الدولة، وتصبح عاجزة عن حل مشاكل مواطنيها، لغياب قيم العدالة

والمساواة، وخسارة الدور الأبوي للدولة الذي يفترض أن تمارسه بشكل شامل لكل مواطنيها. وفي مثل هذه الحالات، تكون البلدان المصابة بمثل هذا الداء أقرب إلى الحرب الطائفية، يتقاتل الطائفيون فيها من خنادق الدولة، كل يمسك بجزء منها، ويحارب الآخر به، كما رأينا ذلك في لبنان أثناء الحرب الأهلية.

لهذا كله، فإن الطائفية لا تمثل خطراً على ضحيتها فحسب، بل على من يمارسها. إنها خطر يهدد كامل المجتمع بمختلف أفرادها وانتماؤه. أي أن مخاطرها قد تتوسع ولا تقف عند حد، وجراحاتها التي تخلفها تتطلب زمناً طويلاً للإندمال.

ولهذا كله أيضاً، فإن الطائفية لا يمكن أن تكون حامية للنظام والقانون ومؤسسات الدولة، فالطائفية نقيض للدولة، هي تريد أن تأخذ مقعد الدولة، بحيث تصبح الأخيرة أداة من أدوات معاركها؛ وهي - أي الطائفية - تقوم بالفعل بتدمير مقومات الدولة ومبررات وجودها. فالدول إنما نشأت لتلغي أو تضعف الإلتماءات الضيقة، وما يتبعها من تعصب ومحسوبيات، وتخرج الناس من هذا الضيق إلى أفق أرحب وتحت سقف تحكمه قيم المساواة والمواطنة والقانون.

أن لكل واحد منا.. لكل مواطن بحريني، أن يتوقف ويفكر في المآل الذي تأخذنا الطائفية إليه، فهي لا تعيد حقاً، ولا توفر وسيلة مثلى للدفاع عن الذات التي ضحمتها الطائفية، ولا تدافع عن الحق والعدالة والمساواة.

أن لسياسينا أن يوسعوا أفقهم فيحافظوا على الدولة، وعلى السلم الإجتماعي، ويدافعوا عن القيم العامة العليا التي شرعها الدين، كما شرعتها قوانين الأرض، حتى لا يأتي يوم - لا قدر الله - ونبكي فيه على الأطلال، بسبب سيئات أعمالنا، حيث الكلّ خاسر، والكلّ ضحية.

مجموعة الأزمات الدولية:

طريق البحرين الوعرة نحو الإصلاح

ضمن سلسلة الأبحاث التي تحمل عنوان: (الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط) جاء التقرير الثامن لمجموعة الأزمات الدولية عن البحرين، وتحت عنوان: (طريق البحرين الوعرة نحو الإصلاح) والذي استغرق ما يقرب من ثلاثين صفحة، غلبه الطابع السياسي البحثي الأكاديمي، والحقوقي، معتمداً على مقابلات مع صنّاع القرار في البحرين، بمن فيهم ولي العهد، والعديد من المعارضين البحرينيين من مختلف التوجهات والطوائف، فضلاً عن مقابلات مع المجتمع المدني، وتغطية لما نشر في الإعلام المحلي والدولي، فضلاً عن مراقبة الإصدارات الحقوقية الدولية، والمواقف الدولية أيضاً، باختصار فإن التقرير تفصيلي ومكثف وتوصياته دقيقة في أبعادها السياسية الأنية والمستقبلية.

بين السنة والشيعية، يقول أنه في وقت الأحداث: (ساد مناخ من الفصل الطائفي سائر أنحاء الجزيرة - البحرين)، وعدد جوانب من المخاطر في هذا الشأن، حيث مقاطعة كل طرف للآخر، كما في مقاطعة الشركات والبضائع التي يمتلكها أو يبيعها الطرف المذهبي الآخر، وخلص إلى إن استمرار التوتر السياسي والأمني مكلف سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وبشأن المستقبل، ناقش التقرير احتمالية التصعيد ولجوء المعارضة إلى خيارات العنف، فوجد أن هناك قلقاً في بعض الأوساط الشعبية من السنة والشيعية تجاه حماية الذات، ورأى ان لا إمكانية للعنف المسلح، ولكن قد يتجه الأمر - حسب المعارضة المتشددة - إلى الخطف والإغتيال وغيرهما، في حال سدت خيارات الإحتجاج السلمي. لكن التقرير رجح عودة الإحتجاجات السلمية كما في الماضي، خاصة وأن الحكومة تساهلت معها وسمحت لها بالظهور. ورغم هذا، فإن التقرير يعتقد بأن نجاح الحوار الوطني والحوار السياسي سيؤدي إلى احتمالات للعنف في المستقبل قصير الأمد وبعيده، وهو ما يدعو إليه التقرير.

إنّ فالعودة للحوار مجدداً هي الخيار الصحيح، حسب التقرير، وهو يرى أن الحوار الذي تمّ (تحت عنوان حوار التوافق الوطني) لا يغني عن حوار مباشر بين المعارضة بما فيها المتشددة من جهة، وبين النظام من جهة أخرى، من أجل تحقيق (إصلاحات تدريجية مقنعة).

وأخيراً، ناقش التقرير دور الولايات المتحدة الفاعل في الشأن في البحريني، ومحاولتها أن يستوعب النظام السياسي القائم تطلعات الجمهور، وفي نفس الوقت الضغط على المعارضة لتخفيض سقف مطالبها. التقرير بين حسابات أميركا الإقليمية المتغيرة شيئاً ما مع حسابات حليفها الكبرى السعودية، لهذا وصف التقرير موقف أميركا بالتذبذب من أجل تحقيق أهداف

المعارضة ويشاهد من قبل أنصارها/ الشيعة، وآخر يدعم وجهة النظر الرسمية ويشاهد من قبل السنة. ويعتقد التقرير بأن هذا الإستقطاب قد أثر على مصداقية الإعلام الرسمي والأهلي الذي كان يتمتع إلى وقت قريب بسمعة حسنة كسبها خلال العقد الماضي، حسب التقرير. أيضاً، قدّم التقرير تقييماً لخط الإعلاميين ووسائلهما، كما قيّم الصحف المحلية ومواقفها، وأشار إلى دور الشباب في الإعلام الحديث حيث حرب المواقع الإلكترونية. كما قدم التقرير قراءة لمواقف الجمعيات السياسية السنية والشيعية والليبرالية من الأحداث؛ وتابع بالتحليل نشأة (تجمع الوحدة الوطنية) وتوقع له أن يهيمن على المشهد السياسي لبعض الوقت.

في موضوع الحوار، في مرحلته الأولى بين ولي العهد والمعارضة، قال التقرير بأن جمعية الوفاق كما الحكومة تفاجأت بما حدث، حيث تنامت الإحتجاجات بشكل سريع وغير متوقع. ولاحظ أن سرعة الأحداث وفسحة الوقت لم تخدم بشكل كاف فرص نجاح الحوار، بالرغم من اقتراب الطرفين من الحل. وأشار إلى عوامل أخرى أفشلتها بينها راديكالية المطالب التي قال بها قسم من الشيعة الذين وصلوا إلى حد المطالبة بإسقاط النظام، كما أن ظهور بعض المحتجين السنة يدعمون النظام أربك الموقف. وحوى التقرير تفاصيل كثيرة حول الحوار الذي جرى، وبين مخاوف الوفاق من فقدان زخمها الشعبي إزاء المطالب المتشددة في الوسط الشيعي، وناقش خيارات الوفاق حينها والتي كانت تتعرض لمنافسة شديدة لكسب الشارع، كما ناقش طبيعة مقاربتها للأزمة من خلال المطالبة بملكية دستورية. في حين أن مقارنة ولي العهد لحظت توفير الإجماع داخل العائلة المالكة، ومواقف الدول الخليجية من الأزمة البحرينية. وخلص التقرير بأن عدد أخطاء جمعية الوفاق في الحوار حيث خاطرت بتمديد المفاوضات. في الموضوع الطائفي والإنشقاق الذي حدث

يقدم التقرير عرضاً تفصيلياً لتطورات الأحداث في البحرين بغرض حل الأزمة بعد تشخيصها، أو العمل على تجنب وقوعها أو وقوع ما هو أشد منها، وقد ناقش تطورات الوضع من مظاهرات واحتجاجات في ميدان اللؤلؤة، ثم ما جرى من انتهاكات، وبعد ذلك ناقش التدخل العسكري لقوات درع الجزيرة، والحرب الإعلامية بين الجهات السياسية، وما جرى من أحداث بعيد ذلك التدخل العسكري، وظروف نشأة (تجمع الوحدة الوطنية). وأفرد التقرير فصلاً عن الحوار الذي تم بين ولي العهد والمعارضة وأسباب فشله، وبحث إمكانية العودة مجدداً إلى طاولة المفاوضات، وخيارات بقاء الأزمة واستمرارها وتكاليفها على المجتمع والدولة؛ كما ناقش خيار العنف بالنسبة للمعارضين، وكذلك خيار الحوار مجدداً. واختتم التقرير بإفراد قسم مطول حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، ليعرض خلاصة التقرير، ثم توصياته.

لقد عرض التقرير تفصيل الإحتجاجات التي وقعت في شهري فبراير ومارس الماضيين، وما خلفته من ضحايا، وانشقاقات مجتمعية، واحتجاج عدد من الأفراد، ومحاکمتهم في البداية أمام محكمة السلامة الوطنية، فضلاً عما اتخذ من اجراءات قانونية، ووصف العديد من الانتهاكات. وعرض التقرير بشكل متوازن وجهات النظر الرسمية والمعارضة حول تطور الأحداث؛ كما عرض تحليلاً للوضع الإقليمي الخليجي وموقفه مما جرى في البحرين، مشيراً إلى أنه لم يكن يحذر الإصلاحات في البحرين. أيضاً ناقش التقرير مدعيات المعارضة والسلطة ومبالغتهما في الإتهامات لبعضهما البعض دونما دليل؛ كما عرض مخاوف السنة والشيعية، من سيطرة أحدهما على الآخر، ودوافع كل فئة مذهبية بحيث انعكس ذلك على مواقفها السياسية من الأحداث، وانحيازاتها لهذا الطرف أو ذاك. في ظل الأزمة، ظهر إعلامان، أحدهما يدعم

في خطابه أواخر أغسطس الماضي على هذا الأمر وغيره.

٥/ الإبتعاد عن الخطاب الطائفي، ومنع المسؤولين الحكوميين والقنوات الإخبارية الحكومية من استعمال مثل هذا الخطاب وثنى المواطنين عن استعماله. وقد انخفض منسوب الخطابات الطائفية في الإعلام بشكل كبير، وهناك بداية حملة مضادة له.

٦/ موضوع التمييز في الوظائف الحكومية والذي أوصى التقرير بوضع حد له ينتظر تشريعات قانونية تجرّمه.

٧/ تمكين لجنة التحقيق التي يرأسها د. بسيوني من الوصول إلى كل ما تريد الوصول إليه، ونشر نتائج تحقيقها حال اكتماله وتنفيذ توصياتها. وهذا ما أعلن عنه رسمياً منذ اليوم الأول لتشكيل اللجنة، وإن أدهاها حتى الآن يشير إلى نجاح كبير في هذا المجال.

٨/ ومن التوصيات: إخضاع أعضاء قوات الأمن الذين يتبين أنهم انتهكوا القانون أو ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان في تعاملهم مع الاحتجاجات الشعبية للمساءلة. وقد ترك هذا - وحسب الأمر الملكي بتشكيل لجنة التحقيق - إلى اللجنة نفسها لتقرر في الأمر. مع العلم أن وزارة الداخلية قد أحوالت عدداً من منتسبيها إلى المحكمة العسكرية بسبب تجاوزات ارتكبوها.

أما التوصيات التي وردت في التقرير للمعارضة، فقد تضمنت:

١/ إبقاء الاحتجاجات سلمية والامتناع عن الخطاب التحريضي (وقد كرر التوجيه ذاته إلى النشاط الشباب).

٢/ المشاركة في الحوار مع النظام، على افتراض أنه حقيقي، وكذلك مع الجمعيات السياسية غير الشيعية مثل تجمع الوحدة الوطنية، بهدف التوصل إلى اتفاق على إصلاحات سياسية ذات معنى.

٣/ القول صراحة بأنها تسعى إلى توسيع الحقوق السياسية، وليس للإطاحة بالملكية، والقبول بالمقترحات التي قدمها ولي العهد في أواسط آذار الماضي كنقطة بداية للمفاوضات. تجدر الإشارة إلى أن الشيخ علي سلمان أمين عام جمعية الوفاق وكذلك الشيخ عيسى قاسم (أحد زعماء الشيعة الكبار) قد كررا مراراً بأن المعارضة لا تريد إسقاط النظام، ولا تؤيد الشعارات المهينة لرأس الدولة، وكان آخر ذلك ما ورد على لسان سلمان في تجمع شعبي للوفاق يوم ٢٠١١/٩/٩.

وأوصى التقرير الحكومة الإيرانية بأن تتناهى بنفسها علناً عن الخطاب الطائفي ومنع المسؤولين الحكوميين والقنوات الإخبارية الحكومية من اللجوء إلى مثل هذا الخطاب.



سلمي، وعكس مسار الاستقطاب الطائفي المرعب الذي حدث حتى الآن).

التوصيات

قدم التقرير توصيات عديدة إلى الحكومة وإلى المعارضة في البحرين لتسهيل الحلول. بالنسبة للحكومة اقترح التقرير الشروع في حوار مباشر يفضي إلى إصلاحات سياسية، وعرض مقدمة الحوار والإصلاح في نقاط تبدو الحكومة البحرينية من الناحية العملية قد أخذت بها، وإن لم تستكملها، مثل:

١/ إطلاق سراح جميع أولئك الذين اعتقلوا للتعبير السلمي عن آرائهم، بمن فيهم قادة المعارضة؛ حيث اطلق أكثر المعتقلين ولازال العمل جارياً على اطلاق آخرين.

٢/ اعتماد المحاكم الجنائية العادية بالنسبة للمحتجزين، وهو ما أمر به الملك منذ مدة غير قصيرة.

٣/ التوقف عن هدم أماكن العبادة التي تقول الحكومة أنها غير مرخصة، وقد قامت الحكومة حتى الآن بتمويل إعادة بنائها وتوفير التراخيص اللازمة لتنظيم عملية بنائها.

٤/ وأوصى التقرير بإعادة أولئك الذين تم طردهم من وظائفهم للمشاركة في الاحتجاجات السلمية، والذين غابوا عن عملهم خلال أصعب مراحل الأزمة أو لأسباب أخرى ترتبط بالأحداث. من الناحية الفعلية، عاد المئات إلى أعمالهم، ولازال هناك عدد غير قليل ينتظر إعادته، وقد أكد الملك

متعارضة، وترضي المعارضة من جهة، وترضي السنة والشيعية، وترضي الدول الإقليمية، وترضي العائلة المالكة في البحرين. ولكن، وحسب التقرير، فإن هذا الموقف الأميركي لم يرض أحداً، بالرغم من مراهنة واشنطن على دور متميز يلعبه ولي العهد، وعلى حوار جاد يتبنّاه، حتى لا تنسحب المعارضة بشكل تام من العملية السياسية.

ويخلص التقرير إلى حقيقة باتت معلومة وهي أنه (لم يكن هناك رابع في المواجهة بين النظام والمحتجين) وهناك خسارة كبيرة لجناحي الاعتدال في السلطة والمعارضة، بل أنهما أكثر من خسر جراء الأحداث التي وقعت؛ وتوقع أن يتآكل الدعم الشعبي لجمعية الوفاق إن استمرت الأوضاع الأمنية متوترة. كما يؤكد التقرير بأن الصدام بين المعارضة والسلطة أوقع ضرراً بالغاً في الإقتصاد وفي الاستقرار السياسي وفي سمعة البحرين.

لكن تبقى الحاجة ملحة لاستمرار الحوار للخروج من أزمة عدم الاستقرار. وحسب التقرير:

(بعد موجة من أحداث العنف، تواجه البحرين خياراً حاسماً بين نشوء حالة مستوطنة من عدم الاستقرار، والتقدم البطيء لكن المستمر نحو الإصلاح السياسي. يتمثل الخيار الأكثر عقلانية في إطلاق حوار جديد وحقيقي يتم فيه تمثيل المعارضة السياسية بشكل عادل، والانتقال نحو إجراء تغييرات تحول البلاد في نهاية المطاف إلى ملكية دستورية. ومن أجل توفير بيئة يمكن فيها لمثل هذه المحادثات أن تنجح، ينبغي على النظام أن يتخذ خطوات فورية لمعالجة أزمة حقوق الإنسان، بما في ذلك إطلاق سراح الزعماء السياسيين الذين سجنوا للتعبير عن آرائهم بشكل

تقرير الخارجية الأميركية:

البحرين: خطوة للأمام في مكافحة الإتجار بالبشر

خلفية عن التقرير

مستقبلية في العام التالي.
(والفئة ٣) تشمل الدول التي لا تلتزم بحكوماتها بأدنى حد من المعايير، ولا تبذل جهوداً ملحوظة لفعل ذلك.
وبناء على هذه التصنيفات، فإن ذلك القانون الأمريكي قد رتب عقوبات تتسم بالطابع الدولي - وليس الفردي - على الدول المخالفة لأحكامه، تتمثل في إمكانية تعرض حكومات الدول المصنفة في الفئة ٣ إلى عقوبات معينة، فقد تمتنع الحكومة الأمريكية - وفقاً لذلك القانون - عن الاستمرار في تقديم المساعدات لها (باستثناء المساعدات الإنسانية، والمساعدات المرتبطة بالتجارة، والحرمان من برامج التبادل التعليمي والثقافي)، وكذلك معارضة أمريكا حصول تلك الدول على المساعدات من مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

البحرين في تقرير عام ٢٠١١

أصدرت الخارجية الأميركية في ٢٧ يونيو ٢٠١١ تقريرها السنوي بشأن مكافحة الإتجار بالبشر. وحسب التقرير جاءت البحرين ضمن التصنيف الثاني (Tier ٢) للدول التي تلتزم بمكافحة الإتجار بالبشر، وهو التصنيف الذي يعني أن الدول تسعى للالتزام بمعايير مكافحة الإتجار بالبشر، والسعي لاتخاذ التدابير اللازمة من أجل ذلك. وحسب التقرير لا تمثل حكومة البحرين امتثالاً تاماً بالمعايير الدنيا للقضاء على الإتجار بالبشر، إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة للقيام بذلك. وبذلك تكون البحرين قد حافظت على موقعها في التصنيف تماماً مثل العام الماضي (٢٠١٠). الجدير بالذكر أن البحرين جاءت في الفئة الثانية (تحت المراقبة) لتقرير الخارجية الأميركية لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي، كما تم تصنيفها في الفئة الثالثة عام ٢٠٠٧ وهي مرتبة تعني أن الدول في تلك الفئة لا تطبق الحد الأدنى من معايير مكافحة الإتجار بالبشر. (انظر العدد ١٨ من المرصد البحريني، يوليو ٢٠١٠، ص ٤).
وحسب وكالة الأنباء البحرينية (٢٠١١/٨/٢٨)، لاقى هذا التصنيف الأخير قبولاً لدى الحكومة البحرينية، حيث أكد السفير عبدالله عبداللطيف عبدالله، وكيل وزارة الخارجية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص، أن هذه النتيجة جاءت بفضل جهود البحرين في الوصول للمستويات العليا إقليمياً ودولياً، وذلك بمكافحتها لهذه الجريمة والتي تُعد استكمالاً للالتزام المملكة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر

أصدر الكونجرس الأمريكي في عام ٢٠٠٠ قانون حماية ضحايا الإتجار بالبشر، والذي تم التصديق عليه كأول قانون أمريكي شامل، يعاقب مرتكبي الإتجار بالبشر، ويوفر الحماية لضحاياه ويعيد تأهيلهم. وقد تم تعديل القانون في عام ٢٠٠٣ وصولاً إلى التعديلات التي أدخلت عليه في ديسمبر ٢٠٠٨. ويهدف هذا القانون وتعديلاته إلى حشد الوكالات الحكومية الأمريكية باتجاه شن حملة عالمية ضد الإتجار بالبشر. ووفقاً لتلك القوانين، فإن وزارة الخارجية الأمريكية مطالبة - قانوناً - برفع تقرير سنوي إلى الكونجرس الأمريكي حول جهود الحكومات الأجنبية في القضاء على أشكال الإتجار بالبشر. ويمثل هذا التقرير، من وجهة نظر الخارجية الأمريكية، أداة دبلوماسية تستعملها الحكومة الأمريكية لتشجيع الحوار المتواصل وللمساعدة في تركيز الموارد على برامج وسياسات المقاضاة، وسهولة اللجوء إليها، والحماية من تلك الجريمة، وصولاً إلى منعها، والاهتمام بسبل معالجة الضحية أينما وجدت، وذلك بإحدى الطرق المتمثلة في إنقاذ الضحية وإعادة تأهيلها تمهيداً لإعادة دمجها في المجتمع. كما ويقدم التقرير في الأجزاء الخاصة بكل دولة من الدول محل التقرير توصيات محددة، تساعد الدولة المعنية في إحراز تقدم في المستقبل في مكافحة الإتجار بالبشر.

ويضع تقرير الخارجية الأميركية تصنيفاً للدول لتكون ضمن واحدة من الفئات التالية:

(الفئة ١) وتشمل الدول التي تلتزم بحكوماتها تماماً مع أدنى حد من المعايير التي نص عليها القانون.

(الفئة ٢) وتشمل الدول التي لا تلتزم بحكوماتها بشكل كامل مع أدنى حد من المعايير التي نص عليها القانون، إلا أنها تبذل جهوداً ملحوظة لإلزام نفسها بتلك المعايير.

(الفئة ٣، تحت المراقبة) وتشمل الدول التي لا تلتزم بحكوماتها بشكل كامل مع أدنى حد من المعايير التي نص عليها القانون، إلا أنها تبذل جهوداً ملحوظة لإلزام نفسها بتلك المعايير، إلا أن:

أ- عدد ضحايا الأشكال الحادة - مثل كون الضحايا من الأحداث - من الإتجار بالبشر الإجمالي مرتفع أو في ازدياد مطرد.

ب - هناك فشل في توفير أدلة حول زيادة الجهود لمكافحة الأشكال الحادة من الإتجار بالبشر من العام السابق.

ج - هناك إقرار بأن الدولة المعنية تبذل جهوداً لإلزام نفسها بأدنى حد من المعايير، بناءً على تعهد من الدولة باتخاذ خطوات

وحسب التقرير، تتعرض هذه العمالة فور وصولها إلى البحرين إلى ظروف العمل القسري بسبب استخدام الأساليب غير المشروعة بحق الكثير منهم، مثل حجز جوازات سفرهم، وتقييد حركتهم، وفرض قيود في عقود عملهم، وعدم دفع أجورهم، وتهديدهم وتعريضهم إلى الاعتداء البدني أو الجنسي. وتشمل هذه الممارسات الجنسين. واستند تقرير الخارجية الأمريكية إلى دراسة أعدتها هيئة تنظيم سوق العمل البحرينية، والتي أشارت إلى أن ٦٥٪ من العمال المهاجرين لم يطلعوا على عقود عملهم، وأن ٨٩٪ منهم لم يكونوا على علم بشروط عملهم فور وصولهم إلى البحرين.

وفي هذا السياق أشار التقرير إلى أن العديد من مكاتب توظيف العمالة في البحرين والبلدان المصدرة للعمال، تطلب من العمال دفع رسوم استقدام عالية القيمة، كما أن هيئة تنظيم سوق العمل البحرينية وجدت أن ٧٠٪ من العمال الأجانب اقتترضوا الأموال أو باعوا ممتلكاتهم من أجل الحصول على وظيفة في البحرين، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن بعض أرباب العمل البحرينيين يفرضون على العمال بصورة غير قانونية رسوماً باهظة من أجل بقائهم في البحرين كعمالة سائبة دون توفير عمل لهم فيما يُعرف بنظام الـ (فري فيزا) والذي لا يرتب أية التزامات عمل على جهة الاستقدام.

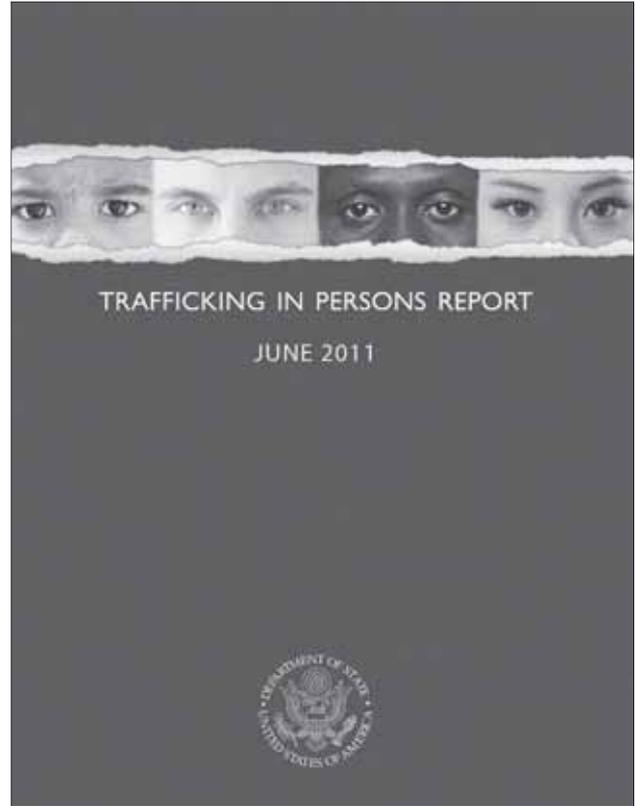
كما استند تقرير الخارجية الأمريكية إلى إحصائية هيئة تنظيم سوق العمل البحرينية التي تشير إلى أن نحو ٨٠٪ من العمال الأجانب يتواجدون بموجب الـ (فري فيزا)، في حين أن إحصائية غرفة التجارة والصناعة البحرينية توصلت إلى النسبة إلى ٢٥٪. وأوضح التقرير الأمريكي بأن النساء القادمات إلى البحرين من تايلاند والفلبين والمغرب والأردن وسوريا ولبنان وروسيا والصين وفيتنام ودول أوروبا الشرقية، يتعرضن إلى البغاء القسري في البحرين.

جهود البحرين لمكافحة الاتجار بالبشر

على صعيد آخر، لفت التقرير إلى جهود الحكومة البحرينية في التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر. ففي الجانب المتعلق بمقاضاة المتورطين في قضايا الاتجار بالبشر، بذلت الحكومة جهوداً معتدلة لملاحقة جرائم الاتجار بالجنس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أنه انتقد عدم قيامها بأية جهود لمعاقبة المتورطين بالعمل القسري. وذكر بأن الحكومة البحرينية (واصلت التحقيق في عدد من قضايا البغاء في البحرين، وقاضت نحو تسعة أشخاص من المسؤولين عن حالات البغاء القسري في الفترة التي شملها التقرير، كما أنها ساعدت ١٧ من الضحايا. ومع ذلك، لم تكن هناك تقارير توضح جهود الحكومة في معاقبة جرائم الاتجار بالبشر أو اتخاذها خطوات رسمية للتعرف على الضحايا من أجل تحسين الجهود لحمايتهم. ومثل هذا الأمر أوجد فجوة في جهودها لمكافحة الاتجار

التشريعات الوطنية والبروتوكولين المكملين لها. وأكد السفير عبدالله في مؤتمر صحافي عقده بمقر وزارة الخارجية أن ما تحقق جاء مؤكداً لالتزام الدولة بتعهداتها الوطنية والدولية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وشمل تقرير الخارجية الأمريكية قائمة تضم أكثر من عشر دول لم تتخذ تدابير كافية لمكافحة الاتجار بالبشر، مما يهدد بفرض عقوبات عليها. كما أدرج التقرير ١٣ دولة أخرى في التصنيف الثالث بوصفها دولاً لا تطبق الحد الأدنى من معايير مكافحة الاتجار بالبشر، والتي ينجم عنها فرض العمل القسري أو الدعارة واستغلال الأطفال.



تجدر الإشارة إلى أن التقرير يغطي كل دول العالم، وتأتي أهميته أنه يصدر من المؤسسة الأمريكية المعنية بالسياسة الخارجية، مما يعني وضع ما يتوصل إليه التقرير وتوصياته في أجندة السياسة الأمريكية الخارجية عند تعاطيها مع الدول والحكومات.

في بداية الجزء المتعلق بالبحرين، أشار التقرير إلى الهجرة الطوعية إليها من دول كثيرة تشمل الهند وباكستان ونيبال وسريلانكا وبنغلاديش وإندونيسيا وتايلاند والفلبين وإثيوبيا وأريتريا، وذلك للعمل كخدم في المنازل، أو الانضمام للعمالة غير الماهرة التي تعمل في مجال البناء، والخدمات الأخرى، وهذا ما يعرضهم للعمل القسري والاستغلال الجنسي مثل الاتجار بالجنس.

بالبشر غير المشروع).

وأوضح تقرير الخارجية الأمريكية بأن قانون مكافحة الاتجار بالبشر في البحرين يحظر جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، وينص على عقوبات تتراوح بالسجن بين ٣ - ١٥ عاماً، وهو ما رحب به التقرير معتبراً إياها من العقوبات الصارمة. كما أشار إلى أن البحرين حققت في ١٢ حالة اتجار بالجنس، حوكم المتورطون في خمس حالات منها، وأنه في حالة واحدة، عوقب اثنان من المتورطين بالسجن والغرامة على إجبار النساء على ممارسة الدعارة، بينما أدين سبعة آخرون بالسجن خمسة أعوام، وفرضت عليهم غرامات مالية لتشغيل شبكة للدعارة.

وانتقد التقرير في الوقت نفسه عدم قيام الحكومة البحرينية بإجراء تحقيقات كافية تنطوي على معاقبة المتورطين في العمل القسري، على الرغم من التقارير التي تشير إلى أن عوامل المنازل يواجهون ظروف العمل القسري. بيد أن الحكومة - وحسب التقرير - شجعت الضحايا على المشاركة في التحقيق ومقاضاة المتاجرين، لكن ضحايا العمل القسري، عادة لا يتقدمون بشكاوى أمام المحاكم ضد أرباب العمل لأسباب عديدة بينها: الخوف؛ أو الجهل بالقانون؛ وعدم الثقة في النظام القانوني؛ وعدم القدرة على تحمل تكاليف التمثيل القانوني؛ وانعدام الترجمة الشفوية والتحريرية التي تقدمها المحاكم؛ والخوف من فقدان تصاريح الإقامة خلال الإجراءات القانونية؛ وتجنب سوء المعاملة الإضافية على يد رب العمل.

وفي إطار اتخاذ البحرين لإجراءات لمنع وقوع حالات اتجار بالبشر، أشار تقرير الخارجية الأمريكية إلى أن الحكومة بذلت جهداً واضحاً في هذا السبيل عبر اتخاذ إجراءات عديدة بينها إلغاء وزارة العمل نظام الكفيل. وفي إطار توفير دور إيواء للضحايا، أشار التقرير إلى استمرار الحكومة في تمويل دار الأمان الذي يضم ١٢٠ سريراً، وتديره منظمات غير حكومية، لإيواء ضحايا العنف الأسري. وساعد هذا المأوى ١٧ من ضحايا البغاء القسري خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ضعف إجراءات الحماية

أما على صعيد الحماية، فإنّ البحرين لم تقدّم أي تقرير عن نشاطاتها وسجلها في مجال مكافحة الاتجار بالبشر بحيث يوثق تحقيقها أي تقدم في مجال تحسين حماية ضحايا الاتجار بالبشر خلال العام الماضي، ناهيك عن أنها تفتقر إلى الإجراءات الرسمية التي تحدد الضحايا بين الجماعات الضعيفة، مثل العمالة المنزلية التي تركت أرباب عملها، أو النساء اللواتي قبض عليهن بتهمة الدعارة، والذين - نتيجة لذلك - وقعوا ضحايا واتهموا بارتكاب انتهاكات في مجال العمل أو قوانين الإقامة، ومن ثم تم ترحيلهم من دون حماية كافية، حسب التقرير الأمريكي، الذي أضاف: (أنهم

في كثير من الأحيان العمال الأجانب الذين تمكنوا من الفرار من أصحاب العمل الذين يسيئون إليهم بأنهم هاربون، وحكم عليهم بالسجن لمدة أسبوعين وترحيلهم).

ورغم إشارة التقرير إلى استمرار الحكومة في تمويل دار الأمان لإيواء ضحايا العنف الأسري، إلا أنه أوضح بأن الغالبية العظمى من الضحايا لجأوا إلى سفارات بلادهم أو إلى مركز الإيواء التابع لجمعية حماية العمال الوافدين. وفضلاً عن هذا، فإن منفذي القانون لا يزالون غير معتمدين على إحالة ضحايا سوء معاملة العمال أو الاتجار بالبشر إلى هذين المركزين. واعتمد تقرير الخارجية الأمريكية على تقرير سابق لإحدى المنظمات الدولية أكد فيه أن الضحايا الذين يلجأون إلى مراكز الإيواء، يتم تقييد حرية تنقلهم، كما أن هذه المراكز تفتقر إلى الموظفين المؤهلين، وإلى المرافق المناسبة، إضافة إلى عدم توفيرها الإيواء طويل الأجل.

في الإتجاه نفسه، وحسب التقرير، فإن الحكومة البحرينية لم تقدم بدائل قانونية لإعادة الضحايا الأجانب إلى بلدانهم، وأنه على الرغم من أن وزارة الداخلية واصلت تشغيل خط ساخن مجاني لضحايا الاتجار بالبشر، إلا أنها لم تعلن عن عدد المكالمات التي تلقتها من الضحايا، أو كيف تم مساعدة المتصلين على هذا الخط. ورغم إلغاء نظام الكفيل قانونياً في البحرين، إلا أن ذلك لم يكن مجدياً تماماً في منع الاتجار بالبشر. حيث أشار التقرير كذلك إلى أن إلغاء نظام الكفالة لم يشمل نحو ٧٠ ألفاً من العمالة المنزلية، على الرغم من كونها الفئة الأكثر عرضة للاتجار. وعلاوة على ذلك فإن القانون الذي يمنع حجز جوازات سفر العمال لم يطبق على نحو فعال، وأن هذه الممارسة لاتزال واسعة الانتشار، وهي ممارسة شائعة تقيّد التنقل للعمال المهاجرين وتسهم في العمل القسري.

التوصيات

جاءت توصيات تقرير وزارة الخارجية الأمريكية للبحرين شاملة وعملية، حيث تضمنت نداء للحكومة البحرينية بمواصلة تطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر الصادر في العام ٢٠٠٨، والاهتمام بالتحقيق ومقاضاة المتورطين في جرائم الاتجار بالبشر، وخصوصاً الجرائم المتعلقة بالعمل القسري، وإصلاح نظام الكفيل، حتى يتم تجاوز العقبات التي تحول بين العمالة الأجنبية واللجوء إلى القضاء لتقديم الشكاوى.

كما أوصى التقرير بالتحقيق الجاد في الشكاوى التي تصل إلى الخط الساخن المخصص لهذا الغرض، وتطبيق الإجراءات الرسمية لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر من الفئات الضعيفة، كخدم المنازل الذين فروا من أرباب عملهم المسيئين لهم، إضافة إلى المتورطات في أعمال البغاء.

وفي إطار التوعية لمحاربة ظاهرة الاتجار بالبشر، دعا تقرير

التأكيد على ضمان عدم معاقبة ضحايا الاتجار بالبشر المتورطين في الأعمال غير القانونية كنتيجة مباشرة للاتجار بهم، كالهجرة غير الشرعية أو الدعارة، وتوسيع نطاق حماية قانون العمل لعاملات المنازل، للتأكد من أن لديهن نفس الحماية التي يكفلها القانون للعمال الأجانب الآخرين.

الخارجية الأمريكية إلى ضرورة تعريف الضحايا ببرامج الحماية التي توفرها الدولة، وتوسيع مركز الإيواء الذي تديره الحكومة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر، ليشمل ضحايا العمل القسري من الذكور، على أن لا يكون ذلك المركز سبباً لتقييد حركة الضحايا؛ وأن يضم موظفين مؤهلين ويتحدثون لغات العمالة الوافدة، مع

جريمة الاتجار بالبشر والجهود الدولية لهكافحته

الاطلاع على الاتفاقية من خلال هذا الرابط:

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/CorGCRIME.html>

وكان ذلك من قبيل تصدي الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية لتلك الظاهرة لحث الدول على محاربة ومنع الاتجار بالبشر من خلال المؤتمرات الدولية، وإبرام الاتفاقيات الدولية المعنية بالأمر، علماً بأن هذا البروتوكول يكمل الاتفاقية مع الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عابرة الحدود، وسارية المفعول منذ عام ١٩٥١.

وفي إطار الجهود الدولية تم اعتماد المبادئ التوجيهية الموصى بها بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالبشر، الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ والتي تضمن البند ١١ منها: التأكيد على التعاون والتنسيق فيما بين الدول والمناطق، استناداً إلى أن (الاتجار بالأشخاص ظاهرة إقليمية وعالمية، لا يمكن في جميع الحالات معالجتها بفعالية على المستوى الوطني وحده، بل يصبح هذا التعاون ذا أهمية حاسمة عندما يتم بين بلدان تتصدى كل منها لمرحلة من مراحل الاتجار بالأشخاص، تختلف عن مراحلها التي تتصدى لها البلدان الأخرى).

يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية باللغة الإنجليزية من خلال هذا الرابط:

<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/401/68/PDF/N0240168.pdf?OpenElement>

تهريبهم، بل يتطلب الأمر مشاركة منهم بشكل أو بآخر في عملية التهريب.

ويتحول التهريب الدولي للبشر إلى عملية اتجار بهم، عندما يبدأ الفعل الإجرامي بالاتفاق مع الضحايا على التهريب؛ ولكن عند إتمامه ينقلب إلى اتجار بالبشر، حيث تُسلب الإرادة ممن أصبح ضحية لمثل تلك العمليات، نتيجة الخداع والغش والاحتيال: كالوعد بالزواج، أو التوظيف، أو توفير فرص تعليمية، أو توفير حياة أفضل، أو باستعمال القوة أو الإكراه.

وقد شهدت حقبة الخمسينات من القرن الماضي بداية منظمة للجهود الدولية المبدولة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وعلى خلفية تفاقم هذه الظاهرة الحديثة نسبياً في معظم دول العالم، تكاثفت تلك الدول في الإصرار على تضمين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: اتخاذ تدابير معينة لضمان احترام تلك الحقوق، وعلى تكثيف الجهود لمكافحة ما يعد غير متوافق مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومع نهاية القرن العشرين، واستفحال المشكلة، صدر بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وهو - أي البروتوكول - مكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٥ في الدورة الخامسة والخمسون، والمؤرخ في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠. يمكن

يمكن تعريف جريمة الاتجار بالبشر بأنها تشمل كل فعل عمد - وبغرض الاستغلال - يهدف إلى (تجنيد أو نقل أو إيواء، أو استقبال الأشخاص، من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة، أو غيرها من أساليب الإكراه والاختطاف والتزوير والخداع، وسوء استخدام السلطة، أو موقف ضعف، أو إعطاء أو استلام دفعات مالية، أو خدمات، للحصول على موافقة الشخص على أن يسيطر عليه شخص آخر، من أجل استغلاله جنسياً، أو الإكراه على العمل أو تقديم الخدمات، أو العبودية، أو ممارسات مشابهة للعبودية، أو الأشغال الشاقة الإجبارية، أو إزالة الأعضاء. فإذا كان المجني عليه حدثاً دون الثامنة عشرة، تقع الجريمة، ولو لم تستخدم الوسائل السابقة).

ويتطلب التعريف أن يكون كل فعل عمداً كشرط أساسي لارتكاب تلك الجريمة، وبالتالي لا يمكن إصاق التهمة بدولة ترفض أو تكافح فعلاً أو سلوكاً من الأفعال السابقة. فالدولة التي يمكن إدراجها تحت مصاف الدول المتاجرة بالبشر، لا بد أن تكون إما موافقة على تلك التجارة: أو منظمة لها، أو عالمة بها ولكنها لا تتصدى لها.

وتختلف جريمة الاتجار بالبشر عن جريمة التهريب الدولي للبشر؛ فالأولى قد تحدث داخل حدود الدولة أو خارجها، إلا أنها تفتقر إلى موافقة الضحايا أو المجني عليهم على ذلك الفعل الإجرامي، بعكس الثانية والتي لا تتم إلا عبر الدول، وهي تقوم على إرادة صريحة بالموافقة على

المفوضية تنتقد؛ ووزارة حقوق الإنسان ترد وتوضح



روبرت كولفيل، مسؤول في المفوضية السامية سعيد الفيحاني، وكيل وزارة حقوق الإنسان

والسرقة، وحيازة الأسلحة النارية، والتخريب وإلحاق الضرر بالمنشآت العامة. ومن ثم فإن اعتبارهم أو وصفهم بأنهم (سجناء رأي)، اعتقلوا فقط بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير (تكوين الجمعيات) مجاف للواقع وفيه شيء من التضليل وقلب للحقائق.

■ تصريحات المسؤول في المفوضية أغفلت تماماً ما قامت به السلطات في البحرين، منذ رفع حالة السلامة الوطنية، إذ أصدرت سلسلة من المراسيم التي تنص على نقل جميع القضايا من محاكم السلامة الوطنية للمحاكم المدنية. ومن المتوقع أن يكتمل تحويل جميع القضايا في أكتوبر المقبل، حيث سيتم حينها إغلاق كل محاكم السلامة الوطنية.

■ العفو وإسقاط التهم عن المتهمين بالسب والشتم للملك، وكذلك عن من ارتكب جنحاً مدنية، أو قام بانتهاكات مدنية طفيفة.

■ بالنسبة للموظفين المفضولين، تجري مراجعة حالات الفصل منذ بداية الأحداث في شهر فبراير الماضي في كل من القطاعين العام والخاص. ولا تزال عملية المراجعة هذه مستمرة، ولكن يمكن القول بأنه تم بالفعل إعادة ٧٠٧ من المفضولين في القطاعين العام والخاص إلى وظائفهم السابقة. وهناك سوء فهم شائع، وإدعاء باطل، ومجحف، وغير صحيح مطلقاً، بأن جميع حالات الفصل وقعت فقط بسبب مشاركة الموظفين في الاحتجاجات.

رد وزارة حقوق الإنسان

ردت وزارة حقوق الإنسان على تصريحات كولفيل، في بيان مطول - مع ملاحق (٢٠١١/٩/٣) أوضحت فيه التالي:

■ تأكيد التزام البحرين بدعم وتعزيز حقوق الإنسان، تمثياً مع ما جاء في الدستور، وفي إطار التزاماتها الدولية. وقد اتخذت المملكة مؤخراً خطوات كبيرة وهامة في هذا الصدد، شملت إنشاء لجنة مستقلة هي الأولى من نوعها، ومنحتها كافة الصلاحيات للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة.

■ البحرين لاتزال تواصل التحري والتقصي في الأحداث وفي أسبابها وتداعياتها. وبمبادرة ذاتية قامت الحكومة بالإفراج عن المعتقلين، وإعادة المفضولين إلى وظائفهم، والطلاب إلى جامعاتهم ومعاهدهم.

■ أشار كولفيل إلى أن (العديد) من القضايا تنظر أمام محكمة السلامة الوطنية، في حين لم يتعد عدد القضايا منذ تأسيسها ٣٢ قضية.

■ التهم في القضايا المنظورة أمام المحكمة تشمل ارتكاب أعمال إجرامية خطيرة بموجب قانون العقوبات البحريني، مثل القتل والإرهاب، ومحاولة القتل والاختطاف، وحبس وسجن أبرياء،

في ٢٠١١/٨/٣٠، صرح السيد روبرت كولفيل، المسؤول في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بأن المفوضية لاتزال تتسلم تقارير عن قمع للمظاهرات الصغيرة التي تقع في البحرين، وأشار الى وجود ٢٦٤ حالة تنتظر المحاكمة، كثير منها أمام محاكم السلامة الوطنية، وصفها بأنها محاكم عسكرية، مشدداً على وجوب محاكمة المدنيين أمام محاكم مدنية، وأن يحاكم المحتجزون في قضايا مصنفة فعلاً كجرائم، وفي محاكم يتمتعون فيها بحق الوصول الى محام، ويكون هناك وقت كاف لإعداد مذكرات الدفاع.

وعبر كولفيل عن قلق المفوضية (من أن معظم المتهمين هم سجناء ضمير، وأنه قد تم اعتقالهم بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير وتشكيل الجمعيات. ولذلك يجب إطلاق سراح جميع هؤلاء. كما ندعو الحكومة البحرينية للكشف عن أسماء جميع الذين اعتقلوا منذ تاريخ ١٥ مارس ٢٠١١، وعن أماكن احتجازهم، وتفصيل التهم الموجهة إليهم، ووضع محاكمتهم). وتابع كولفيل: (فقد الآلاف من الموظفين ووظائفهم بسبب ادعاءات مشاركتهم في احتجاجات مناهضة للحكومة. ندعو السلطات البحرينية أن تعيدهم الى وظائفهم حالاً، وأن تضمن تعويضهم عن فقدان دخلهم) مضيفاً: (وفقاً لمصادر المفوضية، فإن المتهمين لم يستطيعوا الوصول الى محاميهم إلا بشكل محدود، وفي معظم الحالات، لم يكن لدى المحامين الوقت الكافي لإعداد مذكرات الدفاع عن موكلهم بشكل صحيح. تلقينا في المفوضية تقارير عن معتقلين أبلغوا عوائلهم قبل يوم واحد فقط من عرضهم على المحكمة، طالبين منهم تعيين محام للدفاع عنهم). وأخيراً، وصف كولفيل الأحكام الصادرة عن محكمة السلامة الوطنية بأنها (قاسية).

مرصد البحرين لحقوق الإنسان:

نجاح لجنة تقصي الحقائق يؤسس لمرحلة جديدة



الثالثة - أن خطوة تأسيس هيئة مستقلة لتقصي الحقائق، تمثل إسهاماً كبيراً في استعادة البحرين لسمعتها الصحية التي بنتها خلال عقد من الزمن، بأنها دولة تحترم حقوق الإنسان، وأنها دولة ملتزمة بالقوانين والمواثيق الدولية، وأنها دولة - وإن تأثرت سمعتها سلباً بسبب طبيعة الأحداث التي مرت بها - إلا أن لدى قاداتها الحكمة والشجاعة والقدرة على استعادة المكانة التي تستحقها البحرين، شعباً وحكومة.

واختتم الشفيعي بأن مرصد البحرين لحقوق الإنسان أكثر تفاعلاً اليوم من أي وقت مضى، من أن نجاح هيئة تقصي الحقائق في نشاطها، وكذلك النجاح في مضمار الحل السياسي، سيقودان البحرين إلى برّ الأمان، ويخرجانها من عنق الزجاجة، ويؤسسان لفصل جديد من التلاحم الاجتماعي والسياسي المعزز بخطوات الإصلاح والإستقرار والرفاه، كما يتمنى ذلك الجميع.

الحقائق، وتوفير كل مستلزمات عملها، وكذلك إعلانها مسبقاً التجاوب الإيجابي مع توصيات الهيئة. وأردف: (هذا مخرج صائب ومرصّ وكفيل بأن ينهي الأزمنة الأمنية وتوابعها. إنه مخرج مثالي، لا ينزّه الذات عن الأخطاء وارتكابها، ولا يتساهل في موضوع الإنتهاكات، ولديه الإستعداد للإصلاح والمراجعة).

وقال الشفيعي بأن هذه الخطوة المتقدمة، سيكون لها انعكاس مباشر في اتجاهات ثلاثة، هي:

الأول - أنها ستساهم بشكل كبير في سدّ الفجوة من عدم الثقة بين كل الأطراف السياسية المحلية، وتهدئ الوضع الأمني وتبنيه على أسس صلبة، تؤكد على حقيقة أن انتهاكات حقوق الإنسان، ومن أية جهة جاءت، أمرٌ غير مقبول، ولا يمكن التساهل فيه، ولا طي صفحته اعتباراً.

الثانية - أن هذه الخطوة، جاءت في الوقت المناسب لتهيء الظرف الصّحي لمعالجة الشقّ السياسي من الأزمنة، والذي نأمل أن يتكامل بالنجاح توافقياً، بحيث يعيد للمجتمع لحمته، ويؤسس لمرحلة جديدة من الإصلاحات السياسية، تكون البحرين بسببها في مأمن من التصدّعات.

قال رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، حسن الشفيعي، بأن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق كان قراراً مهماً وخطوة جريئة لإستقرار البحرين، وأثنى على عمل اللجنة وعلى فريق التحقيق رغم الصعوبات التي تعترضه. وأدان الشفيعي الهجوم الذي تعرضت له مكاتب لجنة التحقيق، وعدّ ذلك عملاً مسيئاً لمن قام به، وضاراً للعمل الحقوقي، داعياً إلى استكمال التعاون مع اللجنة وفريقها إلى أن تُنهي تقريرها النهائي، الذي سيصبّ في مصلحة المواطنين، خاصة ضحايا الإنتهاكات.

وكان رئيس المرصد قد صرح في وقت سابق، تعليقاً على تشكيل اللجنة، بالقول: (لقد فاجأ جلاله الملك البحرين والمنطقة بقرارات رشيدة تتطلب قدراً هائلاً من الشجاعة والثقة، حين أمر بتشكيل الهيئة المذكورة، والتي هي هيئة مستقلة تتشكل من خبراء دوليين مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة، ليحققوا - وعلى أساس القانون الدولي الإنساني - في مواضيع ذات حساسية، ترفض معظم الدول القبول بالتحقيق فيها، ما جعل الأنظار تتجه إلى البحرين مرة أخرى، وهو ما عبّر عنه رئيس الهيئة نفسه بأنها المرة الأولى في تاريخ الوطن العربي والإسلامي تأتي دولة لتؤسس لجنة مستقلة ولا تسيطر عليها، يكون دورها التحقيق بشكل مستقل والنظر في أحداث معينة، قد تترتب عليها مسئولية جنائية، متمنياً أن تمثل التجربة درساً للكثير من الدول العربية والإسلامية).

وأضاف الشفيعي: (لقد اختصر جلاله الملك الطريق حين وجد الثقة منعدمة بين الأطراف السياسية، في وقت سيطرت فيه الإشاعات والإتهامات، فعرض حلاً يرضي الجميع، في الداخل، والخارج، ونقصد به المنظمات الحقوقية الدولية، وحتى الدول الغربية الصديقة للبحرين والتي ما فتئت تتقدّم بطلبات أدنى مما قدّمه الملك في تشكيله للهيئة).

وأشاد رئيس المرصد بالتعاون الإيجابي الذي أبدته السلطات التنفيذية مع لجنة تقصي

وزارة حقوق الإنسان:

تقديم الشكاوى بشأن الإنتهاكات واجب وطني

الانسان، وبناء المجتمع لاسترداد عافيته، وتقوية بناء الوطن الشامخ، من خلال إدلائه بشهادته أمام هذه اللجنة المستقلة، التي تضم في عضويتها شخصيات قانونية مرموقة ومعروفة دولياً.

وطمأنّت الوزارة المواطنين بأن عين مسؤولي الوزارة تسهر على رعاية وتأمين الحقوق الإنسانية الأساسية للمواطن البحريني، بغض النظر عن انتماءات المواطن السياسية أو الاثنية أو العرقية، فالقانون في مملكة البحرين ينظر إلى جميع المواطنين سواسية، ويطبق على الكل.

حثت وزارة حقوق الإنسان (أخبار الخليج، ٢٠١١/٩/٩) كل مواطن قد انتهكت حقوقه على تقديم شهادتهم لما تعرضوا له من انتهاكات خلال الأحداث الأخيرة للجنة المستقلة لتقصي الحقائق بشكل مباشر، وكذلك تقديم شهادتهم أمام السلطات القضائية التي تنظر في الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن. وقالت بأن الإستجابة لهذه الدعوة تمثل تلبية لنداء الواجب الوطني الذي يقتضي من كل بحريني غيور على تراب بلده، ومتضرر مما جرى من أحداث مؤسفة في الأشهر الماضية، أن يساهم فيما يعين الدولة على تعزيز حقوق

ترجييب بإجراءات إعادة المفصولين الى أعمالهم



وزير العمل

تعمل على إنهاء أية قضايا معلقة تقوم على أقوال أو اتهامات مرسله لا تستند إلى الأدلة والإجراءات الصحيحة، بما يحفظ حقوق الجميع، ويراعي في الوقت ذاته الجوانب الإنسانية للمسرحين.

لقاءات عمل في جنيف

قام رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان حسن موسى الشفيعي، بزيارة الى جنيف في يوليو ٢٠١١، وذلك بغية التواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومتابعة قضايا حقوق الإنسان في البحرين. وفي هذا الإطار، اجتمع الشفيعي مع الجهات التالية: السيد ظافر الحسيني بصفته مسؤولاً مؤقتاً عن ملف البحرين في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ والسيد رشيد مصلي - مدير منظمة الكرامة؛ ومارك طومسون - السكرتير العام لمؤسسة مناهضة التعذيب APT؛ والسيدة إستر شوفيلبيرغر، وهي مديرة برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة APT؛ والسيد محمد أبو حارثية، خبير حقوق إنسان، في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ والسيدة هانية المفتي، خبيرة دولية في حقوق الإنسان؛ والسيد محمد خير، خبير في حقوق الإنسان، في مكتب المفوضية؛ والسيد فيجاي نغاراتش، المدير التنفيذي للمجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان.

إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة أو النيابة العامة، إلى حين صدور قرار منها يقضي بتقديم العامل إلى المحاكمة، أو يقضي برد الدعوة والاتهام لعدم كفاية الأدلة. ويتحدد الموقف من التهم الموجهة إلى العامل بصورة نهائية في ضوء ما يصدر عن المحكمة من حكم نافذ يقضي بالإدانة أو البراءة تمهيداً لعودته إلى عمله.

ولتحديد نوعية المخالفات التي تقع في دائرة العمل، وتقتضي اتباع إجراءات التحري والتحقيق المذكورة؛ فهي تنحصر في ما يأتي: القيام بأعمال مخلة بالأمن والنظام بأدلة مثبتة، أو القيام بأفعال ملموسة وبأدلة مثبتة تضر بمصالح أو ممتلكات الشركة. أو الدعوة الصريحة، وبأدلة مثبتة، إلى منع الآخرين أو تحريضهم على التوقف عن العمل ومخالفة التعليمات الخاصة بالعمل بصورة معتمدة.

وأبدى مرصد البحرين لحقوق الإنسان ارتياحه من التصريحات الأخيرة التي أطلقها الوزير حميدان، خاصة تأكيده بأن (للعامل الذي يتعرض لإجراءات الوقف والتحقيق وربما الفصل، استخدام حقه في التقاضي أمام الجهات المختصة)؛ وكذلك انزعاجه (بخصوص ما تنتزع به الشركات من أسباب غير مدعمة بأدلة وإثباتات؛ مثل التغيب عن العمل بشبهة المشاركة في إضراب أو اعتصام أو احتجاجات غير مرخصة؛ فإن اللجنة ترى أن يتم شمولها بالعفو العام وفقاً للتوجيهات الملكية السامية. ولا يجوز أن يوقع أي صاحب عمل عقوبة الفصل في جميع الأحوال من دون اتباع الإجراءات القانونية، ومن دون العودة إلى الجهات الرسمية والاستناد إلى الأدلة الواضحة والحاسمة وفقاً لكل حالة على حدة).

ورحب المرصد بمطالبة الوزير حميدان، جميع الشركات والمؤسسات المعنية، بسرعة استكمال إجراءات الاستجابة لتوجيهات الملك بإعادة جميع المفصولين والموقوفين الذين لم تتخذ بشأنهم الإجراءات القانونية السليمة والمعايير الموحدة المبينة، وأن تبادر بموافاة وزارة العمل بتقارير نهائية وبصورة عاجلة تتضمن أسماء من يتقرر إعادةهم إلى أعمالهم أو الأسماء التي انطبقت عليها اشتراطات الأدلة الجنائية بحسب المعايير المحددة. وأن

رحب مرصد البحرين لحقوق الإنسان بالخطوات التي اتخذتها وزارة العمل من أجل إعادة المفصولين الى أعمالهم؛ خاصة فيما يتعلق بتحديد وصياغة واعتماد المعايير والآليات العملية الواضحة والموحدة والمتعلقة بالعمال المفصولين، وسعي الوزارة الى إلزام الشركات الخاصة بالإلتزام بها، وعدم مخالفتها، بما يمنع التسريح الإعتباطي والتعسفي، بما يوفر ضمانات للعمال المفصولين من لنيل حقوقهم، وفي مقدمتها إعادتهم الى وظائفهم.

وقال المرصد، بأن الجهود التي بذلها وزير العمل، جميل حميدان، سواء بصفته وزيراً، أو بصفته رئيساً للجنة المكلفة بإعادة النظر في المسائل المتعلقة بتسريح العمال تستحق الإشادة، كونها تعيد الأمور الى نصابها، وفق ضوابط نظام العمل البحريني، والتزامات البحرين الدولية، خاصة فيما يتعلق بمنظمة العمل الدولية.

وكان الوزير قد ترأس في ٢٠١١/٩/٨ اللجنة المكلفة ببحث الآليات والإجراءات الكفيلة بضمان سرعة ترجمة وتنفيذ أوامر الملك بإعادة المفصولين والموقوفين إلى وظائفهم وتدارس الجهود والنتائج المتحققة والمساعي المبذولة لمعالجة وتذليل الصعوبات التي أعاقت أو عطلت خلال الفترة الماضية إعادة المفصولين إلى أعمالهم، ممن ثبت عدم وجود مسوغات قانونية تستوجب فصلهم من أعمالهم. واعتمدت اللجنة معايير توقف الفصل التعسفي، في ضوء روح التسامح، وعدم التشدد، وفقاً لمضمون الأمر الملكي. من بين تلك المحددات والمعايير التالي:

١- في حال نُسب إلى العامل ارتكابه مخالفة إدارية داخل المنشأة؛ يتعين تسويتها طبقاً لقانون العمل والقرارات المنفذة له، مع مراعاة الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد، وعدم التشدد في إيقاع عقوبة الفصل من دون مراعاة المعايير المعدة من قبل وزارة العمل بهذا الشأن.

٢- في حال نُسب إلى العامل ارتكابه مخالفة جنائية داخل دائرة العمل؛ جاز لصاحب العمل وقفه عن العمل من تاريخ